جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية الاجتماعية والإنسانية

قسم الفلسفة

مفهوم السيادة عند توماس هوبز وأثرها على الفكر السياسي المعاصر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

تخصص فلسفة سياسية

إعداد الطالبتين:

- جلاب ذهبية
- دين زهرة

إشراف الدكتور :

-سي البشير محمد

السنة الجامعية: 2016م/2017م

شكر وعرفان

أول الشكر وآخره لولي النعمة والفضل والمنة فله الحمد على توفيقه وامتنانه على تيسيره لنا في إتمام هذه المذكرة، كما نسأله تبارك وتعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم وأن ينفع بها كل من قرأها وألا يحرمنا ثوابها وأجرها.

أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ سي البشير محمد الذي أشرف على هذه المذكرة ورافقنا طيلة إنجازنا لهذا العمل فلم يتوانى للحظة في تقديم النصح والإرشاد وحرصه الشديد علينا من أجل إتمام هذا البحث في ظروف جيدة، فلك منا جزيل الشكر والعرفان فعسى أن يكون في ميزان حسانتك.

إهداء

أهدي ثمرة عملي إلى التي أينعت الحياة بوجودها إلى التي ترعرعت تسعة أشهر في رحمها

إلى التي أوصى بها سيد الخلق عليه الصلاة والسلام إلى التي منحتني الصبر بتجربتها

إلى التي غرست في نفسي معنى الحياة الأمل حبيبتي الغالية

أمي الحنونة أطال الله في عمرك

إلى الذي كان العدم مصيري لولا وجوده إلى الذي أحمل اسمه إلى الذي ذاق مرارة الحياة

إلى الذي عكر حياته ليوفر لي صفوة الأيام إلى كنز قلبي

أبي الحبيب حفظك الله و رعاك

إلى اخوتي سفيان وزوجته ، رضا وزوجته ، إلى أخي العزيز عبد الله

إلى أختي الغالية نادية وزوجها حمزة

إلى صغيرتي بثينة

إلى الذي قدم لي العون ولم يبخل بالنصح و الإرشاد إلى الأستاذ الفاضل هـ. موسى سدد الله خطاه ووفقه إلى كل خير

إلى قناديل العائلة محمّد عبد الله، عبد القادر، بيان، عبد الرحمان

إلى التي رافقتني في إنجاز هذه المذكرة صديقتي زهرة وعائلتها، ميكة، ناريمان، سلمى، سهام، سامية، فتيحة، سارة، سعيدة، زليخة، فتيحة

ذهبية

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا بكل معالي الإحترام والعرفان إلى الروح السامية وينبوع المحبة، إلى التي حملتني وهن على وهن ورعتني في الصغر والكبر، إلى أعز وأغلى شيئ أملكه في الوجود أمي العزيزة الغالية سبب وجودي وتعليمي حفظها الله وأطال في عمرها

إليك أبي الحبيب إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي، وإلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود وأسأل الله أن يطيل في عمره

إلى زوجي الذي غمرني بحبه وأعانني على تجاوز صعاب الأيام ومحن الزمان، وإلى عائلتي الثانية و بالأخص ماما،بابا وأخواتي: نعيمة، رانيا، رقية، كوثر

إلى دفئ البيت وسعادته إخوتي سفيان، جيلالي، أحمد، إسلام، أيمن،أمال التي ساعدتني في مذكرتي ،وجدتي رحمها الله

إلى الكتاكيت: آدم، حسام، رهام

إلى صديقاتي: ذهبية، سليمة، مريم، فطيمة، نبيلة، وسام، حياة

إلى كل من قاسمني كل حلوة ومرة طوال خمس سنوات

زهرة

مقدمة

إنّ الأفكار والنظم السياسية لم تنشأ دفعة واحدة، بل كانت نتيجة لتطور تاريخ الإنسان الطويل، فقد شغل الإنسان فكره على مرّ العصور بالبحث عن أنجح السبل بغية تحقيق مراده، والسعي قدر الإمكان للبحث عن نظام حكم ناجح يضمن له العيش الكريم، وهذا لا يكون طبعا إلا في ظل قواعد وقوانين تنظم حياته في إطار الجماعة، من هنا فقد تعددت النظريات السياسية والواقع يثبت هذا، فمنذ وعي الإنسان بذاته وهو في بحث دائم ومستمر، من أجل تطوير هذه القواعد والنظم وتكييفها حسب ما يتلاءم مع واقعه المعاش.

فقد شكل العصر الحديث محطة حاسمة في تاريخ الفكر السياسي، فقد ساهمت الحركات الإصلاحية في أوروبا إلى إرساء مفهوم جديد للسلطة، لاغين بذلك كل الأفكار والنظم السياسية التي كانت سائدة في العصر الوسيط، ممّا أسهم في تغير جذري في المنظومة السياسية، فقد برزت عدّة مفاهيم توضح الغاية من وجود السلطة، الذي أعطى صياغة جديدة لمفهوم السيادة، هذه الأخيرة التي يتلازم معناها مع السلطة والدولة، فقد شغلت اهتمام العديد من المفكرين والفلاسفة على مرّ العصور وبالأخص توماس هوبز الذي جعل منها محور فلسفته السياسية.

فتوماس هوبز قد عاصر فترة من تاريخ إنجلترا التي شهدت حربا أهلية أدت إلى انقسام السلطة بين الملك والبرلمان، وقد انحصر هذا الصراع في من هو صاحب السيادة، فجلّ فكره السياسي انصب حول تجسيد السيادة المطلقة والتي جعل منها أساس لقيام الدولة، وهذا الذي يدفعنا إلى طرح الإشكال التالي: إلى أي مدى يمكن أن نعتبر إشكالية السيادة محور تأملات فكر فيلسوفينا المعاصر توماس هوبز؟

وتكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع الذي نناقشه لضرورة وجود سلطة عليا في الدولة والتي من صلاحيتها إرساء قواعد النظام في داخل المجتمع ومؤسساته، هذا ما يضع السيادة في معناها الحقيقي ومما يجعلها صالحة لكل زمان ومكان من أجل مواكبة التغيرات والمعطيات في الوقت الحالي، وكذا من أهمية الدراسة الإحاطة بكل ما يتعلق بالسيادة في العصر

الحديث، والكشف عن أهم الأسس التي تقوم عليها السيادة، ولعلّ أنّ أهمية هذه الدراسة هي التشجيع على القيام بمثل هذه الدراسات التي تشمل الفكر السياسي مما يفتح المجال أمام المزيد من الدراسات من قبل الباحثين مع مسايرة التغيرات المعاصرة.

لا بد وأنه لكل بحث مبررات جراء اختياره يحددها الباحث، إذ لا يمكن لأي باحث تناول أي مشكلة دون أن تكون هذه الأخيرة قد أثارت في نفسه العديد من التساؤلات، هذا ما يدفعنا إلى اختيار موضوع الدراسة والأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي كالتالي:

- غياب الدراسات المتخصصة في مجال الفلسفة السياسية لهوبز، انعدام الدراسات تهتم أو تبين مفهوم السيادة الذي يتجلى في الحكم المطلق، باعتباره مؤسس الفلسفة الحديثة، لا طالما شكل الفكر السياسي محور البحث والنقاش لدى الفلاسفة على مرّ العصور، هذا ما يجعل لهذه الدراسة أهمية بالغة وهذا ما نلمسه في وقتنا المعاصر، فاهتمامنا بهذا الموضوع يكمن في رغبتنا الذاتية في معرفة حيثيات وتفاصيل السيادة المطلقة وهذا من باب تخصصنا، و دافعنا الأكبر و في تواضع منا لهذه الدراسة هو إثراء المكتبات الجامعية والمساهمة في إعداد دراسات جديدة.

لا يخلو أي بحث علمي من دراسة منهجية وهذا لأن المنهج ضروري في البحث، فالمناهج متنوعة حسب طبيعة الموضوع المدروس، هذا ما تطلب منّا الاعتماد على مناهج مختلفة حسب ما يتوافق مع طبيعة موضوعنا فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي في استقصاء الأصل التاريخي للسيادة والبحث في جذورها الأولى وتطورها وصولا إلى هوبز، وكان من الضروري الاعتماد على المنهج الوصفي في دراستنا هذه وهذا عندما وصفنا حالة الطبيعة (المجتمع قبل التعاقد) الذي كان مليء بالخوف، والصراع هذا ما جعل من هوبز يرى أن التعاقد ضروري لقيام سلطة عليا (الدولة)، كما وظفنا أيضا المنهج التحليلي، فقد قمنا بتحليل أفكار هوبز حول نظريته للسيادة والتي تقوم على أساس الحكم المطلق في ظل الصراعات التي كانت تعيشها إنجلترا بغية تأسيس الدولة المنيعة القوية.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، وقد ارتأينا في الخطة الآتية ذكرها أنّها تتناسب مع موضوع بحثنا وتخدم الإشكالية المطروحة وكنا قد تطرقنا في الفصل الأول الذي جاء بعنوان "**البوادر الأولى لفكرة السيادة**"، فقد اعتمدنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث أننا تناولنا في المبحث الأول "**نبذة تاريخية عن توماس هوبز**"، أمّا المبحث الثاني فقد اقتصر على "**ضبط المفاهيم والمصطلحات (السيادة، الإرادة العامة، القانون الطبيعي، إرادة القوة)**"، أمّا المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى "**الأصول التاريخية لمصطلح السيادة**".

أما بالنسبة للفصل الثاني والذي يمثل عصارة بحثنا فكان عنوانه "**العقد الاجتماعي وظهور فكرة السيادة عند هوبز**"، والذي احتوى على مبحثين المبحث الأول جاء تحت عنوان "**فلسفة العقد الاجتماعي عند هوبز**"، أمّا المبحث الثاني فقد تناولنا فيه "**السيادة من منظور هوبز**".

أما الفصل الثالث والأخير فكان عنوانه "**الدولة عند هوبز وأثر الحكم المطلق على الفكر السياسي المعاصر**"، فقد احتوى هذا الفصل على مبحثين الأول بعنوان "**تأسيس الدولة**" أمّا المبحث الثاني والأخير "**أبعاد فكر هوبز للفكر السياسي المعاصر**".

وفي الأخير ختمنا بحثنا بخاتمة تتضمن الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

لعلّ من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث هي قلة المصادر التي تلمّ بموضوع بحثنا وتعذر الحصول عليها، إضافة إلى قلّة الدراسات التي تهتم بالفكر السياسي عند هوبز.

الفصل الأول :

البوادر الأولى لفكرة السيادة

المباحث :

1 – نبذة تاريخية عن توماس هوبز.

2 – ضبط المصطلحات والمفاهيم.

3 – الأصول التاريخية لمصطلح السيادة.

توطئة:

منذ وعي الإنسان بذاته، وهو يسعى لتنظيم حياته داخل الجماعة، هذا ما جعله مبدعا للقوانين العامة والخاصة داخل المجتمع، هذا ما شهدناه مع المفكرين والفلاسفة على مرّ العصور، فقد تباينت النظريات الفكرية والسياسية الخاصة بأنظمة الحكم وبنشأة الدولة والحكومات، وكيفية تسيير نظام الحكم فيها، هذا ما أنتج لنا فكرا سياسيا غزيرا، ومن بين هذه الأفكار فكرة السيادة التي تطورت عبر العصور وأخذت أشكال عدّة تبعاً لطبيعة النظام المتواجد، لذا كان لكل عصر ولكل حضارة خاصة لمصطلح السيادة.

المبحث الأول: نبذة تاريخية لتوماس هوبز

أ/ المولد و النشأة:

ولد توماس هوبز في مالسبري عام 1588 لوالد كان قسيسا، و بعد تخرجه في أكسفورد، حيث أغرم باللغات القديمة و الرياضيات. عمل في خدمك أسرة كافنديش، و بين عامي 1608 و 1610 تنقل بين فرنسا و ايطاليا برفقة ابن اللورد كافنديش الذي أصبح فيما بعد إيرل ديفونشير، و عندما عاد إلى انكلترا اشتغل بكتابات أدبية، و ترجم كتاب المؤرخ تيوسيديدس عن الحروب البلوبونيزية (بين المدن اليونانية) إلى الانكليزية و نشرت الترجمة عام 1628، وفي تلك الفترة أقام علاقات مع فرنسيس بيكون (ت.1626) و مع لورد شفتسيري، لكنه ظل ذا اهتمامات متنوعة بعضها أدبي و بعضها فلسفي.

-وبين عامي 1926 و1931 عاد هوبز إلى فرنسا، حيث عمل مربيا و مدرسا و مرافقا لابن السيد جيرفيس كلتون، و هذه المرة عرف كتاب إقليدس الكلاسيكي: **الأصول في الرياضيات و الهندسة**؛ و يذكر مؤرخو الفلسفة أن هوبز ما استطاع إتقان الرياضيات؛ كما أتقنها ديكارت منذ الصغر؛ فلم يصبح رياضيا عظيما، لكن لقاؤه مع الهندسة الإقليدية أكسبه المثال الدائم للمنهج العلمي؛ فظل طوال حياته يعتبر الرياضيات و الهندسة الاساس لكل نظام فلسفي أو فكري حتى في الجانب السياسي؛ إنما في هذه الفترة بالذات ما اقتصر تأثير فرنسا عليه على الهندسة و الرياضيات، بل اجتذبته أيضا مشكلة الإدراك الحسي، و علائق الأحاسيس بحركات الأجسام و الصفات الثانوية، و رجع هوبز إلى انكلترا عام 1636، فانشغل لكسب الرزق بخدمة أسرة كافنديش النبيلة مرة أخرى حتى عام 1936، و قام خلال تلك الفترة برحلات، منها واحدة إلى فلورنسا حيث تعرف على غاليلو، كما عرف بواسطة "مرسن" حلقات فلسفية و علمية، و ازداد معرفة بديكارت وفلسفته، و كتب له ملاحظات على كتابه "التأملات"، و تحول بعدها إلى الفلسفة بشكل شبه كلي؛ فقد أقبل على عرض

الخطوط العامة لرؤيته الفلسفية المتكونة في ثلاثة أجزاء؛ فكان لهوبز انتاج فلسفي ضخم؛ أصبح كمرجع للعديد من الفلاسفة من بعده؛ و في نهاية حياته شغل هوبز نفسه بأعمال أدبية؛ فقام بترجمة أعمال هوميروس إلى الانكليزية وكتب كتابا مسهبا عن البرلمان؛ وخاض في جدالات كثيرة منها واحدة مع "برامهول" أسقف ديرى حول موضوع الحرية و الضرورة دافع خلالها عن وجهة نظر تقول باكتمية، وجادل "ولّيس" عالم الرياضيات الذي شهر به بسبب أخطائه الرياضية واتهمه رجال الدين بالإلحاد؛ لكنه خرج من كل ذلك بسلام و عاش شيخوخة مرضية حتى وفاته عام 1679 عن واحد و تسعين عاما[1].

ب/ الخلفية التاريخية لتوماس هوبز:

إن الظروف التاريخية التي عاشتها انجلترا بين أواخر القرن السادس عشر و منتصف القرن السابع عشر الحافلة بالأحداث الدينية و السياسية و العلمية و التي كان لها تأثير على نفسية توماس هوبز، و المفاهيم التي تكونت لديه، فهوبز نشأ في فترة حروب أهلية بإنجلترا، حيث كانت هناك قضايا مطروحة في عصره كقضية الحرية الدينية أي أن السيطرة كانت بيد الكنيسة، و التسلط الذي كانت تمارسه باسم الدين، و احتكارها الحقيقة المطلقة (بيع صكوك الغفران) و ما يظهر جليا هو تأثر هوبز بحركة الإصلاح الديني في أروبا التي قام بها مارتن لوثر هذا الأخير الذي احتج على بيع صكوك الغفران، و عمل على تحرير المسيحيين من التصور التسلطي الإكراهي الميتافيزيقي "للدين". فإن فلسفة هوبز هي فلسفة من الأخلاق البروستنتانية فهوبز انطلق في بناء فكره السياسي انطلاقا من الحياة الطبيعية و هي حالة الفطرة التي كان يعيش فيها الإنسان حالة من الخوف والقلق، و النزاعات و الاضطراب، والسيطرة و الاستحواذ و لكن هذا تكرار لمقولة كالفن عن الانسان الطبيعي

[1] – توماس هوبز, الليفياتان ـ الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة, تر: ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، دار الفارابي وهيئة أبوظبي للثقافة والتراث, ط1، 2011، ص ص 10-11.

<<فهذا الإنسان أناني، وحيد و معزول، مسكون بالشرور والأهواء المدمرة تماما فالبروستنتانية* تعتمد على فكرة الخطيئة و ينجم عنها من إحساس بالذنب لنزرع في باطن الأمراء أخلاق العمل والجهد و المثابرة الفردية>>[1] و على غرار البروستنتاني فإن هوبز يسعى إلى الغاية نفسها، و لكن اعتماد على مخاطبة العقل، على العلم العقلاني و على العلم العقلاني وعلى حساب المنفعة فهو يقرر بأن الحالة الأولى والتي تسود فيها الهمجية، والخوف والاضطراب ستؤدي حتما إلى انهيار النظام الاجتماعي في هذه الدنيا، و على هذا الأساس يؤكد هوبز على ضرورة الانتقال من الحالة الأولى (اللا إجتماع) إلى حالة النظام و الاستقرار.

-إن نظرية الحق الطبيعي و التي صاغها هوبز اعتمادا على "**هوغو غروتيوس**" الذي استعمل مفهوم **الألينة*** **aliénation** و الذي استخدم هذا المفهوم في صيغته اللاتينية لغويا و شدد على التماثل الجوهري بين التنازل عن الاشياء، و نقل ملكيتها إلى الآخر، والتنازل عن السيادة ونقلها إلى آخر (العاهل)[2] تاركا أثرا بالغا في الفكر السياسي لدى هوبز هذا الأخير الذي تناول هذا المفهوم في بناء المجتمع، ودعا الأفراد إلى ضرورة التنازل عن حقوقهم وحرياتهم للعاهل (الحاكم) والذي يضمن لهم الأمن و الأمان ويسعى إلى حمايتهم وتحقيق مصالحهم وهذا لا يكون إلا من خلال إبرام عقد. فالإنسان في الحالة الطبيعية

---

* الحركة البروستنتانية: في صيغتها الألمانية (لوثر) أو الفرنسية السويسرية (كالفت) هي كما يشير اسمها احتجاج فهي ركزت على الإصلاح الديني الدي رفعت رايته في القرن السادس عشر.

[1]- فالح عبد الجبار "المقدمات الكلاسيكية لمفهوم الاغتراب" (هوبز، روسوا، هيغل), مجلة الكوفة، العدد1، 2012 ص12.

* الألينة: أنه تخلي طوعي يقوم به الأفراد في المجتمع لأنهم مدفعون بالحاجة إلى حماية حق الحياة والملكية فهي بمثابة كسب عام ذي صفة اجتماعية

[2]- المرجع نفسه، ص13.

(الفطرة) يتمتع بالحرية وحق الملكية وهو غير منفصل عنهما ولا يحصل الانفصال إلا بظهور الدولة وهذا الظهور يتم عندما يتنازل (ينفصل) الأفراد الأحرار عن الملكية ونقلها إلى الحاكم (العاهل)، ولكن إذا فشل الحاكم في تحقيق أهداف هؤلاء الأفراد فيحق لهم الثورة عليه، فهوبز كان يدافع عن الحكم المطلق لكن ليس باسم الدين ولكن باسم مصلحة الأفراد وهذا لضمان بقائهم والمحافظة على حياتهم، فهو كان يعتبر بأن كل إنسان لديه القدرة والجهد لحماية أعضائه، ومادام لكل انسان الحق في البقاء فلا بد من أن يستعمل كل الوسائل لاستخدام ذلك فهو يدافع عن الفردية الاستبدادية ويدحض نظرية الحق الإلاهي للملوك، ويرى بأن كل فرد في صراع مع الآخر من أجل استعمال حقه ومن هنا نشأت الحروب وهذا بسبب انعدام قوة قاهرة توقف هذه النزاعات والحروب، وفي هذا الصدد نجد أن القضية التي كانت سائدة في انجلترا والتي أشعلت نار الحرب الأهلية فتضاربت الآراء حول صاحب السيادة في انجلترا "هل هو الملك أم البرلمان وممثلوه الشعب؟"[1].

وهذا ما أثار اهتمام هوبز وجعله يقول بأن "السلطة المطلقة مستمدة من الشعب عن طريق التعاقد"[2] فهو كان نصيرا للسلطة الملكية، واستخدم نظرية العقد الاجتماعي لتأييد الحكم الملكي المطلق الذي اعتبره أسمى نظم الحكم، وأكثرها كمالاً، واستقراراً، وإن كان اهتمامه الأكبر بالحكم المطلق أكثر من الحكم الملكي.

---

[1]– فضل محمّد سلطح الفكر السياسي الغربي "النشأة والتطور"، دار الوفاء الاسكندرية، ط1, 2007 ص227.

الألينة: إنه تخلي طوعي ظاهريا يقوم به الأفراد في المجتمع من جهة، وهو ضرورة خارجية بالنسبة إليهم لأنهم مدفوعون بالحاجة إلى حماية حق الحياة والملكية أي مدفوعين بأنانية الاستحواذ والتملك، وهم متساوون في الخضوع لهذه الضرورة لذا فهي بمثابة كسب عام ذي صفة اجتماعية.

[2]– أحمد بو عشرين الأنصاري، "مفهوم الدولة في الفكر الغربي والاسلامي"، سلسلة دراسات, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر, 2014, ص11.

– لقد ساهم هوبز بإنهاء التصور الأرسطي الذي يرى بأن أساس الاجتماع البشري طبيعي نحو تصور آخر يقول "**إن المجتمع صناعة تعاقدية**"[1] فالإنسان أناني بطبعه ويقدم مصلحته على مصلحة الآخرين(فالإنسان ذئب لأخيه الانسان)، فلا يتحقق المجتمع إلا إذا تنازل الأفراد عن حقوقهم وحرياتهم بموجب العقد لشخص واحد يكفل لهم الأمن والاستقرار وهذا الشخص هو صاحب السيادة،" فهوبز اتبع طريق بودان في إطلاقه للسلطة صاحبة السيادة من الخارج ودائما حاول استخلاصه من هدف الدولة ذاته"[2].

–لقد عاصر هوبز ديكارت وغاليلو، غاليلي، وتأثر بالأطروحات المنهجية الجديدة التي طرحوها في مجال البحث العلمي، وسعى إلى وضع نظرية متكاملة في السياسة ونظام الحكم حيث اجتهد في ترسيم معالم العلاقة بين الدولة التي رأى فيها أهمية تحظر بالسلطة من خلال فرد واحد أو مجلس حاكم، تكون مهمته تسيير شؤون الأفراد وضمان أمنهم الداخلي والدفاع عن مصالحهم، ومن المؤكد أن ذلك لا يكون إلا عن طريق التعاقد بين الأفراد الذين يتنازلون عن حقوقهم لصالح هيكل الدولة والذي أطلق عليه اسم "اللوفيتاتان، والذي يجسد السلطة المطلقة القادرة على إنجاز مهامها وأداء عملها على أكمل وجه"[3].

لقد كانت سياسة هوبز في أعماقها عقلانية وكانت مرتكزة على ثقافة علمية، وكانت تعتبر السياسة علما يجب تركيزه على المفاهيم العادلة والمفاهيم الدقيقة، وكانت سياسته وفلسفته تصب اهتمامها بقضايا النظام، فتوماس هوبز فيلسوف الاصلاح السياسي وتحقيق السلم، لأنه كان يسعى جاهدا إلى إخراج الانسان من حالة النزاعات والحروب إلى حالة الاجتماع

---

[1]– طلال ياسين العيسى "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 26، العدد الأول، 2010 ص48.

[2]ـ المرجع نفسه ص 48.

[3]– اسماعيل نوري الربيعي، "في أصول السلطة والسيادة"(بودان,هوبز,ستراوس), مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد10, 2014, ص55.

والأمن، والاستقرار، فلقد بلور مفهوم العقد الاجتماعي الذي ظل يتردد في أدبيات الفكر الانساني.

ج/ انتاجه الفكري:

لقد ألف توماس هوبز مؤلفه الشهير التنين أو léviathan في عام 1953 والذي عبر فيه عن تأييده للحكم المطلق، وقد شبه هذا الحكم تشبيها بليغا وهو التنين أو الوحش أو الحيوان الأسطوري المتوحش الذي يعيش في البحر، والمعروف عنه بالقوة الشيء الذي جعل كل الحيوانات خاضعة له، ولما حاولت ذات يوم تجريده من هذه القوة اصطدمت به ولم تستطع النيل منه ليبقى محافظا على قوته، وسلطانه، وخلاصة فكرته تقول <<... **انزعوا الطاعة من أي أنواع الدول وسترون كيف يستحل هذا الشعب في مدة وجيزة، وسيكتشف هؤلاء الذين يتمردون بقصد إصلاح الجمهورية أنهم بذلك يهدمونها**>>[1].

فإن الموضوع الذي يتمحور في هذا الكتاب فهو إقامة الدولة القوية والتي تقضي على كل ضروب الفوضى والاضطراب والفتن، فركز هوبز اهتمامه على مرحلة ما قبل المجتمع التي كانت تقوم على المصلحة الذاتية في غياب السلطة التي تجبر الانسان على التعاون وتحقق له الأمن والاستقرار فينبغي على الانسان تفادي الحالة الأصلية لأنها تحرمه من حقه الطبيعي.

فالتنين إذن هو الدولة وليس الحاكم أو الملك كما يقال، وهذا ما يظهر على صورة الغلاف عملاق غزير الشعر يضع على رأسه التاج، ويحمل السيف في يده اليمنى، فهو الذي يملك القوة، ويسن الشرائع، ويضع القوانين وهو الذي يعلن الحرب، ويشن المعارك على نحو ما هو مبين في الصورة الصغيرة التي يراها القارئ على يساره، ومن ناحية أخرى يحمل عصا

[1]- نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، مرجع سابق، ص312.

البابوية في يده اليسرى، ومعنى ذلك أنه يشرف على الكنائس، والأمور الروحية، والمسائل الدينية بصفة عامة، وذلك واضح من الصورة الصغيرة التي يراها القارئ على يمينه، وذلك يعني أن "التنين" الذي يمسك بالسلطتين المدنية والدينية في آن معا أو قل أنه ينفرد بكل السلطات بيده مقاليد الحكم في أمور الدنيا والدين، ويمكن أن نوضح أن "التنين" الذي تحدث عنه هوبز, والذي يشرف على جميع السلطات في المجتمع لم يكن هو الحاكم، بل هو الدولة بمالها من سلطان على الدين والدنيا، وليست الدولة سوى مجموعة من الأفراد فيها وهذا ما يظهر في صورة ذلك العملاق عندما ندقق النظر في جسمه سوف نجد آلاف من البشر يتركب منهم هذا العملاق، والذين تتشكل وتتألف بواسطتهم السلطة، والجزء الأعلى من هذا العملاق، والذي يشرف على الأراضي، الحقول، الصناعة، المدن والقرى....[1].

أما في النصف الأسفل نجد مجموعة من الصور الصغيرة التي وضعت في صفين متوازيين الصف الأول (على يسار القارئ) يرمز إلى مجموعة من الصور المدنية والصف الثاني (على اليمين) لمجموعة أخرى مقابلة لها من الرموز والاشارات الدينية، وهذا ما يجعل للدولة سلطة مزدوجة، والتي تحت إمرتها ينعم الناس بالسلام و الأمن.

–ولقد قسم هوبز كتابه اللفيتاتان إلى أربعة أقسام القسم الأول تناول فيه الانسان، والقسم الثاني تناول فيه الحكومة، والقسم الثالث خصصه في الدولة المسيحية، والقسم الرابع خصصه في مملكة الظلام.

أما في باقي مؤلفاته فكانت أفكاره متنوعة تنوع المواضيع التي تناولها ففي كتابه عناصر الحق والقانون الذي أصدره عام 1940, فقد كانت فلسفته السياسية ملكية بصورة تقليدية، ثم انتقل إلى الملكية الاجتماعية، أما في مؤلفه المواطن الذي أصدره عام 1642 فقد فضل فيه

[1]– إمام ع.الفتاح إمام، توماس هوبز غيلسون العقلانية، د ط,(الأزهر: دار الثقافة للنشر والتوزيع,1985) ص ص286،288.

وبصورة واضحة الملكية الوراثية لكن هذا التفضيل يزول تقريبا في مؤلفه التنين، بالإضافة إلى مؤلفاته الأخرى كالطبيعة البشرية، والجسم السياسي، والإنسان فقد كانت كل مؤلفاته "هي محاربة ضد الأشباح وجهد القضاء على القوى الخفية"[1]. فكانت فلسفته ترفض اللجوء إلى الأفكار الفطرية الضعية وكانت ترفض اللجوء إلى ما فوق الطبيعي وهذا ما يظهر جليا في كتابه التنين، وبهذا الشكل ساهم توماس هوبز من خلال أفكاره في تطوير وبناء الفكر السياسي.

د/ منهجه:

إن القرن السابع عشر الذي اهتم اهتماما رئيسيا بالمنهج حتى لقب بعصر المناهج، فهوبز اهتم بالمنهج الرياضي الذي كان سائدا في ذلك العصر، مواكبا الأحياء الأفلاطونية، والفيثاغورية، باعتبار أن الرياضيات هي الجوهر الأساسي لكل معرفة فلسفية، حيث نجده يصف الهندسة "بأنها العلم الوحيد الذي شاء الله أن يهبه للبشر"[2]، كما نجد أن ديكارت يعتبر الرياضيات المعرفة الحقة التي توصلنا إلى اليقين، فأعجب هوبز مثل ديكارت بالمنهج الرياضي وأراد أن يطبقه على كل فروع الفلسفة، ومباحثها لأنه المنهج الوحيد في نظره المفضي إلى الحقيقة، فالرياضيات هي الركيزة الأساسية لكل علم لأنها تقوم على مبادئ صحيحة توصلنا إلى اليقين.

لقد تأثر هوبز بغاليلو الذي التقى به في ايطاليا فأعجب بطريقة تفكيره، فغاليلو اهتم بالرياضيات اهتماما كبيرا، فهذا الاحتكاك مع هؤلاء الفلاسفة والمفكرين جعله ينمي أفكاره ويستقي منهم كل المعارف التي تنير له الطريق الصحيح.

---

[1]- نعمون مسعود" التأسيس الفلسفي في فكرة حقوق الانسان عند روسوا"، مذكرة ماجيستير، قسم فلسفة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة,2008 ,ص21.

[2]- إمام عبد الفتاح إمام المرجع السابق الذكر ص97.

-فأعجب هوبز بالمنهج التحليلي التركيبي (methodus resolutiva compsitiva) والذي أخذه عن جاكوب زرابلا (jacopo zarabella) * الذي ساند في مدرسة بادوا وأراد أن يعممه لا في دراسة العالم الفيزيقي فحسب، بل وفي دراسة الفلسفة المدنية أيضا فهو أراد تحليل كل ظاهرة إلى أبسط عناصرها، فكان الطريق الأول التحليلي، والثاني تركيبي فهو مثلا عندما رأى اضطراب المجتمع المدني في بلده وأراد أن يصل إلى أسباب الفتن والحروب فقام بتحليل الدولة أو التنين leviathan إلى عناصره الأولى فانطلق من دراسة الانسان (أفراد البشر) ثم عاد وحلل الانسان الفرد إلى أبسط عناصره ليتمكن من دراسته دراسة جيدة فتساءل عن العناصر التي يتركب منها هذا الانسان الآلة[1].

وهكذا بدأ "التنين" بموضوعات قد تبدوا للقارئ العادي غريبة فالجزء الأول منه عن الانسان ثم الفصل الأول عن الاحساس، ثم الفصل الثاني عن المخيلة، ثم الفصل الثالث عن ترابط الخيال والرابع عن الكلام، الخامس عن العقل والسادس عن الانفعالات...إلخ

وهي كلما قضى أمور الفرد مع أنه يدرس المجتمع ولكنه توصل إلى نتيجة تطبيقية للمنهج التحليلي هذا الأخير الذي يدرس الموضوع إلى أبسط أجزائه قبل عملية الدراسة ثم تأتي عملية التأليف أو التركيب وهي تشمل كتابه كله وفي هذا الصدد يقول هوبز <<**أما فيما يتعلق بالمنهج فإنني أعتقد أنه لا يكفي أن أستخدم أسلوبا سهلا واضحا فيما أقول، اللهم إلا إذا جعلت بدايتي مادة الحكومة نفسها ثم أسير من هذه البداية إلى شكل ومنشأ هذه الحكومة إلى البداية الأولى العدالة لأن كل شيء يفهم فهما أفضل عندما نصل إلى علته**

* جاكوب زرابيلا jacopo zarabella أحد القادة الكبار لمدرسة بادوا 1532-1589.

[1]- إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق الذكر، ص98.

التي كونته>>[1] فلا يمكن أن نفهم الشيء إلا إذا تعرفنا على العناصر الأولى التي يتكون منها فلا يمكن أن تعرف الساعة جيدا إلا إذا فصلت أجزائها بعضها عن بعض.

فهوبز يقول أنه إذا أردنا معرفة حقوق الدولة وواجبات الرعايا فيجب أن نتناول جزء بجزء حتى نفهم الطبيعة البشرية، والموضوعات التي تلائم هذه الطبيعة وكيف يتفق الناس فيما بينهم بحيث ينموا هذا الاتفاق ويتحول إلى دولة مؤسسة تأسيسا جيدا غير أن ذلك لا يعني أن هوبز يطبق منهجه على الفلسفة السياسية فحسب أو بناء المجتمع المستقر الذي يخلو من حروب وفتن بل هو يطبقه على فروع المعرفة البشرية، وعلى جوانب فلسفته كلها لأن المنهج التحليلي التركيبي يرتبط بفهمه للفلسفة، فالمنهج هو الطريق الذي يكتشف الأسباب والعلل المرتبطة بالأشياء للوصول إلى الحقيقة سواء في ميدان الطبيعة أو المجتمع، فمن خلال معرفتنا بالكليات وأسبابها (وهي المبادئ الأولى) يكون لدينا أولا التعريفات التي ليست أكثر من توضيح لتصوراتنا البسيطة وهذا هو التركيب الذي يصل بنا إلى المعرفة الحقة، أما التحليلي عند هوبز فهو الفن الذي يسير به عقلنا من شيء مفترض إلى المبادئ أعني القضايا الأولى صدق أو كذب الشيء[2] فالتركيب والتحليل عند هوبز لا يختلفان إلا من حيث أن أحدهما يتقدم في سيره إلى الأمام، والثاني إلى الخلف وهذا يعني أن الاستدلال سواء أكان تركيبا أم تحليلا يتضمن التعريفات والتعريفات تزيل الغموض والالتباس.

استخدم هوبز المنهج الاستنباطي في كتابه "التنين" أعظم كتبه بوجه عام وأهمها بالنسبة إلى مذهبه السياسي بشكل خاص فقسم هذا الكتاب إلى قسمين الأول عبارة عن مجموعة من التعريفات والبديهيات تحدد بكل دقة التصورات التي يتعرض لها فالتعريفات عند هوبز هي الأمل الرئيسي للإنسان العاقل ليتجنب من خلاله تلك المناقشات العميقة التي يعتقد الناس

---

[1]- إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق الذكر، ص99.

[2]- المرجع نفسه، ص99

أنها أساس الفتن والحروب والنزاعات الأهلية والثاني عبارة عن سلسلة من الاستنباطات المترابطة والمتوافقة والتي تحمل القارئ مباشرة إلى الوصول إلى النتائج التي يتوفاها هوبز[1].

إن تفكير هوبز في عمقه فرداني إذ أن ركيزة طلاقية عنده هو حق الفرد في بقائه بالذات، تأثر هوبز بالتيارات الفكرية في عصره ولا سيما بالاتجاه الهندسي الذي يعتمد على الطريقة الاستنباطية والتحليلية، وعلى مبدأ السببية فيربط بين الأسباب والنتائج على ضوء العمليات العقلية، وطبق هوبز هذا الأسلوب على الدولة والنظام السياسي[2].

فهوبز يتفق مع ديكارت فهما يجعلان من العقل المعيار والحكم والرياضة والمعرفة النموذج والمثل الأعلى في البحث والدراسة فالمنهج هو مفتاح كل معرفة.

[1]- موسى ابراهيم، الفكر السياسي الحديث والمعاصر، دار المنهل اللبناني د ط، ص98.

[2]- المرجع نفسه، ص98.

المبحث الثاني: ضبط المفاهيم والمصطلحات:

أ/ المدلول اللغوي للسيادة:

في الفرنسية: **souveraiste**

في الإنجليزية: **souverergnty**

ـ "السيد في اللغة المالك والملك والمولى، سيّد العبيد والخدم والمتولي الجماعة الكثيرة، وكل من افترضت طاعته وسيّد كل شيء وأشرفه وأرفعه وأعلاه، ومنه قولهم: الخير الأعلى "souvrain bien"[1].

ـ السيادة مصدر ساد تقول: ساد سيادة أعظم وشرف وساد قومه و صار سيدهم، ومنه سيادة الدولة دلّ على السلطة السياسية التي تستمد منها جميع السلطات الأخرى، والدليل على ذلك ما جاء في إعلان حقوق الإنسان، من إشارة إلى أن كل سيادة فهي مستمدّة من الشعب لا يمكن لأحد أن يمارسها إلا باسمه وهي واحدة ولا تتقسم ولا تبطل بمرور الزمان,

و يطلق لفظ السيادة على استقلال الدولة من غيرها استقلالا تاماً، وإذا كانت سيادة الدولة مستمدّة من الشعب، وكان نظامها ديموقراطياً، وإذا كانت غير مستمدّة منه كان نظاماً ديكتاتوريًا[2].

[1]ـ جميل صليبا، المعجم الفلسفي,(د ط, دار الكتاب اللبناني: بيروت, 1982), ج1 ص678.

[2]ـ جميل صليبا, المرجع نفسه, ص679.

ب/ المدلول الاصطلاحي للسيادة:

" هي السلطة العليا المطلقة التي تمارسها الدولة ويخضع لها جميع المواطنين والمقيمين والتنظيمات الأخرى، وهي قوة إصدار القوانين والتشريعات حق إبرام المعاهدات وإعلان الحروب وعقد الصلح والسيادة شاملة ودائمة وغير قابلة للتجزئة"[1].

ـ كذلك يعرف روسو السيادة من خلال كتابه العقد الاجتماعي: " إنّ هذا الشخص العام PUBLIQUE الذي يتألف من إتحاد جميع الأشخاص الآخرين قد سميّ في الماضي مدينة، وهو يسمى الآن جمهورية، أو هيئة سياسية، فإذا كان قابلاً ومنفعلاّ سميّ سيداً، وإذا قرن بأمثاله سميّ سلطة"[2].

ويضيف أيضاً: " السيادة ليست سوى ممارسة الإدارة العامة، لا يمكن أبداً التصرف فيها، فصاحب السيادة الذي هو كائن جماعي، لا يمكن لأحد أن يمثله أو ينوب عنه سوى نفسه، إذ أنّ السلطة لا يمكن تنفيذها، ذلك أنّ تقييد السلطة العليا معناه تحطيمها "[3].

فالسيادة ماهي إلا سلطة مطلقة تصبو نحو تحقيق الخير العام في المجتمع وأن تقييد هذه السلطة يؤدي حتماً إلى زوالها وانهيارها.

ج/ الإرادة العامة:

المدلول اللغوي للإرادة العامة:

في الفرنسية: **volonte générale**

---

[1]ـ وضاح زيتون، المعجم السياسي,(دار أسامة: عمان, الأردن, ط1, 2006) ص ـ ص 214 ـ 215.

[2]ـ جميل صليبا، المرجع السابق الذكر, ص 678.

[3]ـ المرجع نفسه، ص 678.

في الإنجليزية: **the générale will**

الإرادة موضوعة في اللغة لتعيين ما فيه غرض، وهي في الأصل طلب الشيئ أو شوق الفاعل إلى الفعل، إذا فعله كف شوق الفاعل إلى الفعل وحصل المراد, فالإرادة هي القوة التي مبدأ النزوع وتكون قبل الفعل[1] .

د/ المدلول الاجتماعي للإدارة العامة:

عند روسو في كتابة العقد الاجتماعي:

" الإرادة العامة تتجه نحو الخير العام، ولهذا فهي لا تتأثر بالمصالح الخاصة التي يمكن أن تكون معارضة للخير العام، ومن ثم تحل الإرادة العامة محل الإرادة الفردية، فيعدل كل فرد عن أنانيته ويتنازل عن حقوقه في المجتمع بأكمله وهذا هو البند الوحيد للعقد الاجتماعي، ولا إجحاف فيه".

فالإرادة العامة هي تحقيق الخير العام، وترفق تقديم المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة، بهذا تتحقق المساواة في المجتمع، وفي هذا الشأن يقول روسو: " إنّ إرادتي التي تبغي الصالح العام ومصالح الدولة أفضل بكثير وأكثر واقعية من إرادتي التي تنشد مصالحي الشخصية"[2].

هـ/ إرادة القوة:

في الإنجليزية: **will to power**

---

[1]ـ مراد وهبة, المعجم الفلسفي (دار قوباء الحديثة: القاهرة, دط, 2007) ص685.

[2]ـ مراد وهبة, المرجع السابق الذكر, ص685.

في الفرنسية: **volonte de puissance**

"عند نيتشه فردية، إذ هي تحب ذاتها وتقسو على الغير، وتقسو على نفسها، إذ ترى في المخاطرة و الألم ضرورة لها، وهي من أجل ذلك تقلب جدول القيم المتعارف رأساً على عقب، تضع القوة مبدأ أول"[1].

ـ مبدأ القوة هو البند الأساسي والأول لإدارة القوة، فهي تمجد المصلحة الذاتية والفردية، وهي ليست قاسية مع الغير فقط، بل حتى مع نفسها من أجل تحقيق مطامعها الخاصة.

ح/ القانون الطبيعي:

المدلول اللغوي للقانون الطبيعي:

في الفرنسية: **la loi naturelle**

في الإنجليزية: **natural law**

ـ قانون**canon**، **conon** : هذا اللفظ مأخوذ عن اليونانية بمعنى مقياس وقد أطلقه أبيقور على المنطق وموضوعه التطرفي معايير الحقيقة.

" القانون قاعدة عامة ملزمة قد يكون مصدرها العرف أو المجتمع أو الله تعبر عن الطبيعة المثالية لموجود ما أو لوظيفة ما, فهي المعيار الذي ينبغي أن يلتزم به الكائن لتحقيق وجوده"[2].

---

[1]ـ مراد وهبة، المرجع السابق الذكر، ص685.

[2]ـ المرجع نفسه, ص488.

القانون الطبيعي law natural :

نشأته مردودة إلى السفسطائيين في القرن الخامس قبل الميلاد استنادا إلى مبدئهم القائل بأنّ الإنسان مقياس الأشياء، إذ من شأن هذا المبدأ أن ينكر الأصل الإلهي للقانون, ويرد إلى الإرادة الإنسانية وإلى الموضوعات الإنسانية.

ـ **القانون الطبيعي عند أفلاطون:** سابق على جميع القوانين وبالتالي فهو المعيار المثالي في تقييم القوانين القائمة وتصويبها.

ـ **عند الرواقيين***: القانون الطبيعي مطابق لقانون العالم لوغس* ومن هنا نشأت الصياغة العالمية للإنسان بمعنى حكيم الدنيا بأسره[1].

خ/ المدلول الاصطلاحي للقانون الطبيعي:

عند شيشرون*: يوجد قانون طبيعي عام، ينبثق من واقع حكم العناية الإلهية للعالم كله، كما ينبثق من الطبيعة العقلية والاجتماعية للبشر، تلك الطبيعة التي تجعل الجنس البشري أدنى ما يكون إلى الله[2].

عند توما إلاكويني*:

القانون هو إنعكاس للحكمة الإلهية في المخلوقات، وهو يتجلّى فيما تغرسه الطبيعة في سائر الكائنات الحية من سبيل نحو فعل الخير وتجنب الشر وحماية النفس، فالقانون الطبيعي يشمل كل ما يدعو إلى مجال أوسع لهذه الميول البشرية، وهو قانون عام للبشر جميعاً[3].

---

[1]ـ مراد وهبة، المرجع السابق الذكر، ص 489.

[2]ـ هشام محمود الأقداحي، الفلسفة السياسية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، بدط، ص147.

[3]ـ المرجع نفسه، ص147.

ما يميز هذا القانون أنّه قانون طبيعي أبدّي، هذا الأخير الذي هو مزيج من العناية الإلهية والطبيعية العقلية للبشر.

ر/ عند توماس هوبز في كتابة الليفياتان:

" إنّ قانون الطبيعة هو مبدأ أو قاعدة عامة يجدها العقل أو بها يمنع الإنسان من فعل ما هو مدمر للحماية أو ما يقضي على وسائل الحفاظ عليها، ومن إهمال ما يضن أنه يمكنها أن يحفظهما"[1]، فكل إنسان يسعى بقدر ما لديه من أمل في الحصول عليه عندما لا يستطيع الحصول عليه، فهو يسعى إلى الدفاع عن ذاته، باستخدام كل الوسائل والامتيازات من أجل تحقيق السلم والأمن.

يرى هوبز بأنّ القانون أمر يصدر من الشخص الذي يملك السيادة في الدولة، فهو يفرق بين القانون المدني والقانون الطبيعي بقوله " إنّ القانون المدني هو الذي تقف وراءه قوة تنفيذية، أما القانون الطبيعي فهو القواعد التي يمليها عقل الإنسان"[2].

الأصول التاريخية لفكرة السيادة:

أ/ الإرهاصات الأولى للسيادة:

يشغل مصطلح السيادة حيزاّ واسعاّ من مساحات البحث والنقاش والجدل في أوساط النخب القانونية والسياسية والفكرية والثقافية، والتي إجتاحت البشرية على مرّ العصور، وعند دراستنا للتطور التاريخي لفكرة السيادة، التي إتفقت عليها معظم التعريفات تنص على أنّ السيادة:

[1]ـ توماس هوبز, اللفياتان, المرجع السابق الذكر,ص139.

[2]ـ بطرس غالي وآخرون، مدخل في علم السياسة، القاهرة ط10، 1998، ص108.

"هي السلطة أو القوة العليا التي تلزم الجميع" [1], معنى ذلك أنّ الدولة سلطة مطلقة في اتخاذ قراراتها وتطبيق قوانينها، كل هذا في نطاق حدودها الإقليمية.

ـ فالدارس للأصل التاريخي للسيادة، يجدها قد تدحرجت نحو الديموقراطية أي أنّ الدولة انتقلت من الحكم الفردي الذي جسدته نظرية الحق الإلهي إلى التداول على السلطة التي يسيرها القانون[2]، وفي ظل هذا التطور الذي شهدته فكرة السيادة، ظهرت العديد من النظريات التي نظرت لها.

السيادة عند الإغريق:

من المعلوم أنّ اليونان هي منهل كل العلوم، فقد كانت السباقة لاكتشاف النظريات السياسية، وممّا هو مسلم به أنّ المدن اليونانية كانت تعمل وفق النظام الديموقراطي، هذا الأخير الذي كان ينظم العلاقات داخل الدولة (المدينة) وخارجها وهذا لا يكون إلا تحت غطاء القانون، فالديموقراطية كانت معتمدة في اليونان هي الديموقراطية المباشرة، وعليه فإنّ السلطة العليا في اليونان القديمة تمثلت في الإكليزيا(جمعية شعبية) والتي من خلالها يتم تكوين مجلس الشورى عن طريق الانتخابات لتسيير شؤون الدولة[3].

وممّا سبق ذكره أنّ اليونانيين أول الشعوب التي عرفت السيادة ومارستها بشكليها الداخلي والخارجي، هذا لأنها ارتبطت ارتباطا وثيقاً بالديموقراطية.

---

[1]ـ السيد عبد المنعم المراكبي، "التجارة الدولية وسيادة الدولة"(دار النهضة العربية:القاهرة, دط, 2005) ص18، ص20.

[2]ـ المرجع نفسه، ص22.

[3]ـ المرجع نفسه، ص22.

ـ فأرسطو قد رأى في السيادة:"بأنّها سلطة عليا في داخل الدولة"[1] على خلاف أفلاطون الذي اعتبرها لصيقة بالشخص الحامكم، وممّا هو جدير بالذكرى أنّ الأيثنيون كانوا أكثر الشعوب صرامة في تطبيق القوانين والعمل بها، لأنها تعبر عن سيادة الدولة وهي بمثابة حماية للمجتمع السياسي الديموقراطي.

السيادة في العصر الوسيط:

يعتبر العصر الوسيط هو تاريخ الميلاد الحقيقي لفكرة السيادة بخصائصها القانونية ولعّل أهم ما يميز العصور الوسطى، احتدام الصراع وانفراد الملك بالسلطة، وهذا ما أيّدته نظرية الحق الإلهي والتي هي مثلما عبّر عنها لويس الخامس عاشر في قوله: " **نحن لا نملك عرشنا إلاّ من الله** "[2], فنظرية الحق الإلهي استخدمها الملوك في أروبا لتبرير أعمالهم، وحماية سلطانهم هذا بإدعائهم أنهم مفوضون من عند الله، معنى ذلك أنّ الحاكم يستمد سلطته من سلطة الله، وليس من الشعب فقد استعمل الحكام الدين كحجة لتبرير أعمالهم الاستبدادية[3]، فالفكر السياسي في تلك الحقبة الزمنية كان مستمد من الديانة المسيحية البحتة وقد كان مقصوراً على رجال الدين فقط، فقد تركزت الفلسفة السياسية في مسألة توضيح العلاقة بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية، فمنذ القرن التاسع إلى غاية القرن الثالث عشر ظهرت نظريات سياسية تبرز تفوق السلطة الدينية على السلطة الزمنية، وهذا ما أكدته الفكرة القائلة: "القانون يمثل إرادة الله المباشرة"[4]، فلقد ساد الاعتقاد لفترة من الزمن بأنّ لأروبا المسيحية حكومة واحدة، كل واحدة لها حاكم يسير شؤونها، "... ثم تجتمع السلطتان في نظام واحد ويكون الله

---

[1]ـ السيد عبد المنعم المراكبي المرجع السابق ، ص23.

[2]ـ عبد الفتاح ساير داير، "نظرية أعمال السيادة"، القاهرة، د ط، 1955، ص22.

[3]ـ السيد عبد المنعم المراكبي، المرجع السابق، ص26.

[4]ـ بطرس بطرس غالي وآخرون, المرجع السابق الذكر, ص89.

هو المصدر الأسمى لكل السلطات، وبهذا عاش الناس في مجتمع دولي يجمع بين النظام الإمبراطوري الروماني و النظام المسيحي الجديد"[1]، بمعنى أنّ النظام الإمبراطوري الروماني هو غاية الله في الأرض، من هنا اتحدت السلطتين (الدولة والكنيسة) من أجل تكوين مجتمع واحد، فالسلطة الزمنية تنظر في الأمور الدنيوية والسلطة الدينية تنظر في الجانب الروحي فكان هناك تناسق وانسجام بين السلطتين، لكن هذا الأمر لم يدم طويلاً، فاشتداد المنافسة بين الإمبراطورية والكنيسة ورغبة كل واحدة في التوسع على حساب الأخرى بفرض امتلاك السلطة والسيادة[2]، وأضحت كل سلطة تتهم الأخرى بالاعتداء على سلطانها ممّا سعت كل واحدة منها بتأسيس نظريات تثبت حقها في الهيمنة والتوسع.

وفي ظل هذا التضارب على المركز والسلطة (بين السلطتين) جاءت نظرية الحق الإلهي غير المباشر التي هي أولى المحاولات التي حدّت من بطش وغطرسة الحكام، وعليه نشأت أفكار جديدة عن الدولة من حيث تأسيسها ووظيفتهما، فلم تعد السيادة مرتبطة بالدين أو خارجه عن الدولة من حيث تأسيسها ووظيفتها، فلم تعد السيادة مرتبطة بالدين أو خارجه عن إرادة البشر، بل هي الذات طبيعة إنسانية[3].

فكرة السيادة عند بودان: 1529 ــ 1596:

لقد ساد الاعتقاد في القرن السادس عشر بأنّ الملك يستمد سلطانه من الله، لكن سرعان ما يؤيد هذا الاتجاه بالضعف والتراجع، وهذا نتيجة الظروف السياسية التي عرفتها أروبا بحيث شهدت هذه الفترة من تاريخ أروبا نشوب خلافات دينية وتنافس على السلطة، ولعّل أهم تلك

---

[1]ـ بطرس بطرس غالي وآخرون، المرجع السابق الذكر ، ص89.

[2]ـ عبد المنعم المراكبي، المرجع السابق، ص26.

[3]ـ ثروت بدوي "النظم السياسية"، دار النهضة العربية، القاهرة، دط, 1972، ص128.

الصراعات، تلك التي كانت بين البروستات والكاثوليك وأحقية كل واحد منهما في السلطة[1]، فهذا النزاع الذي كان قائماً هو ما أثر في جان **بودان* jean bodin**،

(1596/1529)، وجعله يدافع عن سيادة الدولة بغزارة، هذا ما ظهر في مؤلفه الهام (سنة كتب عن الجمهورية les six livres de la republique)، فهو قد أخرج فكرة السلطة ذات السيادة من سجن اللاهوت[2]، معنى ذلك أنّ بودان هو من حسم الصراع بين الكنيسة والملوك، فبودان قد اقتنع بضرورة مواجهة هيمنة الكنيسة لأنّه رأى بأنّ الدين مدمر، فرجال الكنيسة قد أساءوا استغلال الدين وهذا تحقيقاً لمطامعهم وأهدافهم الشخصية.

وفي ضوء هذا يعرّف بودان السيادة souveraineté : "بأنها سلطة عليا على المواطنين والرعايا، لا يحد منها القانون"، فالسلطة إذاً مطلقة لا يقيدها القانون، لأنّ وظيفتها الحقة هي خلق القانون، أي أنّ صاحبة الفضل في وضع القانون (السيادة) غير ملزمة بالقانون نفسه، فمبدأ بودان هو قوة السيادة، لأنّ عنده هي قوة تلاحم الجماعة السياسية وإتحادها.

علماً أنّ الدولة عند بودان هي حكومة شرعية من أسر عدة وممتلكاتها المشتركة ولها سلطة غالية, فالدولة الشرعية هي التي تطبق القانون، إلا أنّ أهم ما ميز هذا التعريف هو تأكيد مبدأ السيادة، فالسيادة دائمة ومستمرة لأنها الرمز الاساسي للدولة[3].

ويبقى بودان هو الأول من أعطى للسيادة مفهومها الحقيقي، بحيث أضحت السيادة عنده منهل للعديد من المنظرين السياسيين.

---

[1]ـ عمار بحوش، "تطور النظريات والأنظمة السياسة"، الجزائر، ط2، 1984، ص129.

[2]ـ هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق الذكر، ص160.

[3]ـ المرجع نفسه، ص161.

فكرة السيادة عند هوغوغروتيوس 1583 ــ 1645:

ممّا هو معلوم لدّى العام والخاص أنّ أروبا مرّت بأزمات اجتماعية وسياسة، فمحور الصراع كان على السلطة بين رجال الدين والملوك، فأتت عدّة نظريات من أجل الفصل في هذا الخلاف ولعّل أهم ما يميّز تلك الفترة فلسفة القوة هاته الأخيرة التي استعملت في التوسع والاستعمار، هذا ما جعل القاضي الهولندي **هوغوغروتيوس***(1583 ـ 1645)، يرى بأنه على البشرية أن تحتكم إلى قواعد وقوانين تنظيم الشؤون العامة في تلك الدول[1]، وبما أنّ الإنسان اجتماعي بطبعه يميل إلى العيش في ظل الجماعة، طبعاً تحت غطاء القانون الذي ينظم العلاقات، لذلك كان القانون الطبيعي عند غوغروتيوس هو أهم بند عنده[2]، فهو ضروري في كل قانون خاص وقانون عام، بل واعتبره أساس المجتمع السياسي فنجده يعرّف السيادة بأنّها: "الدولة التي لا تخضع للسيطرة القانونية لدولة أخرى"[3]، فغوغرتيوس قد أخضع السيادة لمبادئ القانون الطبيعي والإلهي، حيث فصلها عن شخصية الحاكم وحررّها من رواسب الإطلاقية، فلم تشكل السيادة عنده محور فكره السياسي بل جلّ اهتمامه انصب في دراسة القانون والعلاقات الدولية.

مظاهر السيادة وخصائصها:

1ـ مظاهر السيادة:

إنّ أهم ما شهده العصر الوسيط تبلور النظام الفلسفية السياسية، وأهم ما ميّز هذه الحقبة الزمنية فكرة السيادة، هاته الأخيرة التي هي السلطة على جميع المواطنين لا يحدّ منها

---

[1]ـ موسى إبراهيم, "معالم الفكر السياسي", مؤسسة عزالدين, بيروت، 1994, ص82.

[2]ـ جان توشار،" تاريخ الفكر السياسي"(تر:علي مقلد, دار العالمية، ط2، بيروت، 1983) ص255.

[3]ـ هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق الذكر، ص16.

قانون، وهذا ما اتفق عليه الفلاسفة والمنظرين في هذا الشأن، فطالما ارتبطت السيادة بالدولة فهي تشكل قوة وشخص الدولة فكان لا بدّ لها (السيادة) من مظاهر تحددها، فالسيادة هنا لها وجهان مختلفان السيادة القانونية والسيادة السياسية.

أ/ السيادة القانونية: "تتمثل في صاحب السيادة القانوني، فهو الشخص أو الهيئة التي يخولها القانون لسلطة ممارسة السيادة"[1], معنى ذلك أنّ لكل دولة جهاز أو هيئة هي التي تصدر الأوامر وتنفذ القوانين وهذا لا يكون إلاّ تحت سلطة عليا متمثلة في السيادة القانونية، هاته الأخيرة التي هي سلطة عليا في الدولة لأنّ الدستور منحها هذا الحق.

ب/ السيادة السياسية : " هي مجموع القوى التي تكفل تنفيذ القانون وهي في الدول الديموقراطية الشعب"[2]، أي أنّ الشعب هو من يحدد المسار السياسي للدولة وهذا عن طريق الانتخاب أو التصويت وهذا ما شهدناه مع الحضارات القديمة في الإغريق والرومان.

ـ وممّا هو جدير بالذكر أنّ الفرق بين السيادتين القانونية والسياسية لم يشكل فرقاً إلا في الديمقراطية الحديثة، بحيث أنّه في ظل نظام الحكم النيابي تكون سيادة الدولة متمثلة في الهيئة الناخبة فصاحب السيادة السياسية هو صاحب القوة الحقيقية في الدولة، هذه الأخيرة التي تنشأ عنها القوانين وعليه فإنّ السيادة القانونية هي التي تنظر في رغبة صاحب السيادة السياسية حتى تصوغها في شكل قوانين، ومنه فإنّ السيادة السياسية تمارس عن طريق التصويت أي أنّ هذه السيادة، الشعب هو من يجسدها، وإذا ما نظمت تحولت إلى سيادة قانونية، فالسيادة القانونية والسيادة السياسية متداخلتان تحوي الواحدة منها الأخرى[3].

---

[1]ـ بطرس بطرس غالي وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص185.

[2]ـ المرجع نفسه، ص186.

[3] ـ المرجع نفسه، ص186.

ومثلما هو معلوم لدى العام والخاص للسيادة مظهران داخلي والأخر خارجي.

أ/ المظهر الداخلي للسيادة في الدولة: يتمثل المظهر الداخلي للسيادة، بأنّ سلطة الدولة على إقليمها شاملة و سامية، لا تستطيع أي سلطة أخرى أن تعلو عليها في فرض إرادتها على الأفراد والهيئات داخل حدودها أو في تنظيم شؤون إقليمها، فالدولة وحدها الحق الحصري في مباشرة كل الاختصاصات المتصلة بوجودها كدولة وتتمتع الدولة بالسيادة الداخلية، يبرر احتكارها لأدوات القوة اللازمة لتمكينها من القيام بوظائفها في إدارة العام وفي التشريع والقضاء.

ب/ المظهر الخارجي: المظهر الخارجي للسيادة يكمن في عدم خضوع الدولة لأية دولة أو سلطة أجنبية أخرى، بحيث تتمتع الدولة بالسلطة العليا عبر حدودها مما يؤمن استغلالها الكامل في مواجهة الدول الأخرى ويجعلها على المساواة معها[1].

خصائص السيادة:

أ/ السيادة المطلقة: السيادة هي أعلى صفات الدولة، وإطلاق سيادة الدولة يعني أن لا يكون في داخل الدولة، ولا في خارجها، هيمنة سلطتها أعلى من سلطة الدولة، فالدولة لها سلطته على جميع المواطنين.

ب/ السيادة الشاملة(العمومية): أي أنها تطبيق على جميع المواطنين في الدولة وكذا المنظمات المتواجدة داخل أماّ الاستثناء الوحيد في ذلك هو ما يتمتع به الديبلوماسيين

[1] ـ ماجد عمران"السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان", مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد27, العدد 1, 2011.

(الأجانب) المعتمدون لدّى الدولة من حصون، وامتيازات ديبلوماسية وبالتالي يخضعون لسيادة دولتهم.[1]

السيادة لا يتنازل عنها بمعنى، أنّ الدولة لا تستطيع التنازل عن سيادتها وإلا هدّمت نفسها، بالدولة والسيادة متلازمتان، ومتكاملتان، لكن للدولة أن تتنازل لمن شاءت عن جزء من أرضها وفي هذه الحالة تنتفي سيادتها بالنسبة لذلك الجزء من إقليمها الذي تنازلت عنه.

جـ/ السيادة الدائمة: تقوم السيادة بدوام قيام الدولة، فإذا توقفت السيادة كان معنى ذلك وقوع نهاية الدولة، بمعنى أنّ فناء الدولة يلازم زوال السيادة، وتستمر السيادة إذا ظلت الدولة قائمة على نفس الأشخاص الذين يمارسون السلطة فيها دون تغير شكل المؤسسات الدستورية التي تتم من خلال ممارسة السيادة.

د/ السيادة غير قابلة للتجزئة: ما دامت السيادة مطلقة أي أنّها السلطة العليا والتي توجدها أي سلطة، فلا يمكن إذن تجزئتها والدولة الواحدة لا توجد فيها إلا سيادة واحدة، فلا يوجد أكثر من سيادة واحدة في الدولة[2].

[1]ـ بطرس بطرس غالي وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص185.

[2]ـ بطرس بطرس غالي وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص186.

الفصل الثاني :

العقد الاجتماعي وظهور فكرة السيادة عند هوبز

المباحث :

1 – فلسفة العقد الاجتماعي عند هوبز.

2 – السيادة من منظور هوبز.

المبحث الأول: فلسفة العقد الإجتماعي عند توماس

أ/ـ نبذة تاريخية عن فكرة العقد الإجتماعي:

عرف القرن السابع عشر تطوراً فلسفياً,هائلاً خاصة ما تعلق منه بالسياسة,حيث شهد هذا العصر قطيعة إبستيمولوجية, و تطوراً تدريجياً لتحرير الفلسفة السياسية من سجن اللاهوت, فلطالما إرتبطت به إرتباطاً وثيقاً, ولم يكن هذا ممكنا لولا تراجع نفوذ رجال الدين, فالذي حدث في هذا القرن هو إضفاء الطابع العلماني على الإهتمامات الفكرية, فكان إهتمام مفكري هذا العصر حول السلطة السياسية المقيدة بالعقد الإجتماعي ,هذا الأخير الذي يتضمن الحقوق الطبيعية للفرد, من هنا نتساءل ماذا نعني بالحقوق الطبيعية ؟، وعلى ماذا تنص هذه الحقوق؟.

1/ الحقوق الطبيعية: إنّ الحق الطبيعي قديم قدم الفلسفة ذاتها، فقد عرّف الحق الطبيعي مع الفلاسفة الأوائل في العصور الإغريقية، وهذا ما ورد في القوانين المكتوبة عندهم.

فالحقوق الطبيعية إذاً هي نص من النصوص الفردية، نص يعبر عن مرحلة هامة وحاسمة في تطور الفردية، وهي على صلة وثيقة بكل من الإجتماع والسياسة، وعلى الأخص بكيفية الحد من سوء إستخدام السلطة[1]، وعليه فإنّ الفرد هو أساس المجتمع وهو في حد ذاته يشكل حق ممنوع تجاوزه أو الإعتماد عليه، فدور أو مهمة الحقوق الطبيعية الأولى هي منع تعدي المجتمع على الحق الطبيعي للفرد، وحيثما وجدت هذه الحقوق يكون التركيب الإصطناعي للمجتمع، وهذا لا يكون طبعاً إلا في ظل العقد الإجتماعي.

[1]ـ موسى إبراهيم، "الفكر السياسي الحديث و المعاصر"، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1, 2011, ص79.

2/ فكرة العقد الإجتماعي: تعود فكرة العقد إلى فترة العصر الطبيعي، هذا الأخير (العصر الطبيعي)، الذي تمتد جذوره إلى الفلسفة الرواقية، ففحوى هذه الفكرة تنص على أنّ الأفراد كانوا يعيشون حياة بدائية في ظل قانون الطبيعة، هذا الأخير الذي يضمن الحقوق الطبيعية للأفراد من هنا جاءت فكرة العقد الاجتماعي، والتي تفيد:" **بأنّ الناس قد إلتقوا ليبرموا بينهم عقداً ينشئون بمقتضاه الدولة**"[1]، معنى ذلك أنّ التقدم وتطور الحياة في العصر الطبيعي، هو ما أدى إلى إتفاق الجماعة فيما بينها من أجل إحداث نوع من التنظيم يضمن لها الإستقرار و الأمن.

من هنا يمكن القول أنّ فكرة العقد الإجتماعي قديمة قدم الإنسان، فنجدها تمتد إلى العصر اليوناني، فقد تطرق إليها كل من أفلاطون وأرسطو، وقاما برفضها، كذالك الفكر السياسي المسيحي في العصور الوسطى، حيث طغت اللاهوتية على الفكر السياسي، إضافة إلى النظام الإقطاعي، فقد عرف هو الآخر هذا النوع من التعاقد، فقد تمثل في وجوب تبادل الإلتزام بين الحكام وأتباعهم، وهذا كان في إطار عقد ينظم قواعد الإتفاق والإلتزام[2].

إنّ الغرض من العقد الإجتماعي عند كثير من المفكرين كان من أجل مقاومة السلطة الإستبدادية المطلقة للحكام والملوك، في حين نجد أنّ بعض من الفلاسفة قد وظفوها من أجل تبرير الحكم المطلق مثلما هو الحال عند توماس هوبز، وعليه فإنّ فكرة العقد الإجتماعي إتخذت عدة أوجه، فالأصول الأولى لتفسير الدولة كانت على أساس العقد وهي قديمة جدا نجدها في الحضارتين اليونانية والرومانية، إلا أنّ فكرة العقد هذه برزت أكثر مع ألتوسيوس وغروسيوس وصولا إلى هوبز، ولوك وروسو[3].

---

[1]ـ د. يحي الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، ب ط، ص76.

[2]ـ د. موسى إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص81.

[3]ـ د. يحي الجمل، المرجع السابق الذكر، ص77.

1/ ألتوسيوس 1557ـ 1638:

أقام نظرية سياسية مبنية على فكرة العقد، تاركاً كل المؤثرات الدينية، أما المتعاقدين عنده هم الجماعات التأسيسية وليسو الأفراد وهذا الإتجاه لمسناه في الفلسفة الرواقية[1]، فهدف السياسة عنده هو:" **أن تدرس الشروط الجوهرية والمنسجة للحياة الإجتماعية من العائلة إلى الدولة**"[2]، وعليه فإنّ ألتوسيوس قد شملت السياسة عنده كل الأطراف، بما في ذلك الدولة، كما إعتبر أنّ أساس نشأة وقيام الدولة هو التجمع التعاقدي الطوائفي، فكانت نظريته السياسية مبنية على الإتحاد.

2/ هوغوغروسيوس1583 ـ 1645:

إنطلق غروسيوس من مبدأ أنّ الإنسان إجتماعي بطبعه والحاجة هي من دفعته إلى تكوين مجتمع منظم، كما أنه إعتبر الدولة إتحاد كامل، فهي تنشأ بفعل العقد الهادف للمصلحة العامة، وعليه فإنّ الإتلزام ببنود العقد هو الركن الاساسي لبناء المجتمع السياسي أو مدني لا يكون إلا بفضل الفكرة التعاقدية والتي أساسها الفرد أولاً[3].

3/ فكرة العقد الإجتماعي عند هوبز:

بإعتبار الإنسان مدني بطبعه, يميل إلى الإجتماعي مع الأخر, لكن هوبز يرى عكس ذلك هذا لأن الإنسان أناني بطبعه, فقد كانت نظرة هوبز ترتكز على وضع الإنسان في حالته البدائية etat primitif, ويقصد بالحالة البدائية, حالة الإنسان في الطبيعة etat de nature أي قبل أن يشكل الإنسان مجتمعاً منظماً, وقبل أن يخضع للسلطة السياسية, من

---

[1]ـ د. موسى إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص81.

[2]ـ جان توشار، تاريخ الفكر السياسي, المرجع السابق الذكر, ص237.

[3]ـ موسى إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص92.

هنا إنطلق هوبز من مسلمة وهي " **أن البشر متساوون في الطبيعة** ", أي أن الجميع لهم الحق بالتساوي, فلكل البشر رغبة في أن تكون حياتهم ممتعة و أن يتمتعوا بالإمتيازات التي يتمتع بها الأخرون, ولكن ليس بإمكان كل الناس تحقيق أمالهم, وذلك بسبب التفاوت في القدرات الجسدية و العقلية, فحتى أكثر الناس ذكاء و أفضلهم غير قادرين على تحقيق كل رغباتهم و الحصول على كا ما يتمنونه وفي هذا الشأن يقول هوبز:" **إذا رغب شخصان بشئ واحد لايقدران على الإستماع به كلاهما فإنهما يصبحان عدوين أي يسعى كل واحد منهما إلى تدمير الأخر أو إخضاعه له**"[1].

وعليه فإن الإنسان قبل أن يعيش حالة طبيعية غير منظمة, بحيث كان الصراع والعنف يطغى على الحياة في الحالة الطبيعة, وفي هذا يقول هوبز:" **لقد كانت العلاقات في حالة الطبيعة بين إنسان و أخر, قائمة على أساس من الريبة و المنافسة أو حب المجد**[2]", فقد كان هدف الإنسان من وراء هذا هو حفظ بقائه لكن بشكل أناني, بحيث أنه كان لكل إنسان الحق في الحصول على كل ما يريد, فلكل واحد من الحقوق بقدر ما يملك من القوة، هذا لأنّه لا يوجد قانون أو تشريع ينظم العلاقات، والذي ترتب عن هذه الحالة هي حرب الجميع ضد الجميع[3]، ولا يمكن لأحد أن يتفادى هذه الحروب وهذا لغياب السلطة المنظمة والذي ترتب عن هذه الحالة مايلي:

1ـ غياب تام للقيم والأخلاق، ولا يوجد معيار نقيس على أساسه أخلاقية الفعل، لأنّ هذا لم يكن موجود بعداً.

2ـ التنافر والعداء بين أبناء الجنس الواحد وهذا الغياب غريزة الإجتماع.

---

[1]ـ توماس هوبز، الليفياتان، المرجع السابق الذكر، ص ـ ص131،132.

[2]ـ علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1975، ص228.

[3]ـ د. موسى إبراهيم، الفكر السياسي الحديث المعاصر، ص100.

3ـ الكل متساوون في الحقوق، إذا أنّه لم تكن مليكة محددة تخص فرداً معيناً وتبقى هذه الممتلكات ملكاً لهذا الفرد طالما إستطاع أنّ إستطاع أن يحافظ عليها.

فقد إتسمت حالة الطبيعية بالتنافر والصراع الدائم، هذا ما إستدعى دخول الجميع في حرب ظدّ الجميع، بحيث أنّ الإنسان في هذه الحالة أي شخص يصادقه كان بمثابة عدوله، وفي هذا الصدد يقول:" فالفرد المساوي لكل فرد آخر، يجده كحد وعقبة في وجه حقه المطلق، الحق المطلق لكل فرد آخر وقدرته، وهو في حالة حرب إفتراضية على الأقل مع الكل وذلك نظراً لعدم وجود قوة قهرية توقف الكل عند حدهم وتلهمهم الشعور بخوف مفيد[1]."

فهوبز عندما وصف لنا حالة الطبيعة كان قد بحث عن الطريقة التي تطور المجتمع، وعليه فإنّه أمام الفرد وسيلتين يستطيع بفضلهما الخروج من الحالة الطبيعية :

1ـ الوسيلة الأولى: الخوف من الموت الأمر الذي يدفعه إلى تحقيق السلم وإحلاله

2ـ الوسيلة الثانية: تحقيق السلم لا يكون إلا بعقل الانسان هذا الأخير(العقل) الذي يقدر مصالحه، وهذه القواعد التي يصوغها العقل ليست في رأي هوبز سوى القوانين الطبيعية هذه الأخيرة التي هي فكرة أو قاعدة عامة يكتشفها العقل من أجل منع أي فرد من إرتكاب ما يؤدي إلى دمار حياته أو تهديد أمنه[2].

فهوبز قد إعتمد على الدراسة النفسية للإنسان القائمة على أساس العاطفة والعقل فعن طريقيهما يخرج الإنسان من الحالة الطبيعية فالعقل والعاطفة دعامتان أساسياتان للأفراد الطبيعين وهذا من أجل خلق المصطنع(homme artificiel) الذي يسموا فوق الجميع بقوته فهو الذي يحميهم ويدافع عنهم، هذا الرجل المصطنع المتمثل في الدولة، أي الليفياتان

[1]ـ إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2001، ص194.

[2]ـ جورج سباين، تطور الفكر السياسي (تر: د. راشد براوي، دار المعارف، مصر، ط3، 1971) ص631.

(leviathan) هذا الأخير الذي هو نتاج الإبداع الإنساني الذي يعي قيمة المصالح الفردية، فالقوانين الطبيعية هي أساس بناء المجتمع[1].

وعليه فإن الدولة شر لا بد منه، فقلق الإنسان بسبب أمنه هو الذي ساعده على التخلص من الحالة التي كان يعيشها، وبالتالي فإنّ البشر الراغبين في حماية أنفسهم من العنف، من أجل العيش بسلام ليس أمامهم سوى حل واحد، وهو الخروج من تلك الحالة الطبيعية، وخلق سلطة مشتركة قوية بما يكفي لحمايتهم من الظلم، والأضرار التي يتسبب فيها أحدهم للآخر ويتجلى هذا الحل في شكل عقد، هذا ما يجعلنا نتسائل فما هو هذا العقد؟ وماهي أهم أسسه عند هوبز؟.

ولكن قبل الخوض في العقد الإجتماعي وأسسه عند هوبز لابد أولاً أن نشير إلى الحق الطبيعي والقانون الطبيعي ودورهما في تأسيس العقد الإجتماعي.

1/ الحق الطبيعي:

تعتبر فكرة الحق الطبيعي فكرة قديمة تعود جذورها إلى اليونان، والتي أخذت ميزاتها من تاريخ الفكر البشري فقد عرفها العديد من الفلاسفة: "**مجموع الحقوق اللازمة عن طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان**"[2], ففكرة الحق الطبيعي ظهرت في العصر الحديث كنتيجة للحروب والصراعات التي كانت سائدة في ذلك العصر حيث كان الإنسان ذئب لأخيه وهذا ما ظهر جليا في حالة الطبيعة كما يقول هوبز: "**حرب الكل ضد الكل**"[3], وفي هذا الصدد وبحكم أن الإنسان يميل بطبيعته إلى غريزة حب البقاء والمحافظة على ذاته فيسعى جاهدا إلى تحقيق غايته بكل الوسائل والطرق، فهو يبذل جهده للمحافظة على ذاته وباستخدام كل

---

[1]ـ د. موسى إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص102.

[2]–جميل صليبا، المرجع السابق، ص484.

[3]–توماس هوبز، المصدر السابق، ص140.

قواه هذا فمن حق كل إنسان أن يدافع على حياته وعلى هذا الأساس يعرف هوبز الحق الطبيعي، ولكن قبل ذلك يجب أن نشير إلى أن هوبز إهتم بالتفرقة بين ما يسميه بالحق الطبيعي **Jas Naturelle** والقانون الطبيعي **Lex Naturelle** وهي التفرقة التي اهتم بها هوبز في معظم كتبه "التنين" و"المواطن" و"الجسم السياسي"[1].

"**De cropore politique**" فكيف يفرق هوبز بين الحق والقانون؟

يعرف هوبز الحق الطبيعي "**بأنه الحرية الممنوحة لكل إنسان لاستخدام قواه الخاصة للمحافظة على طبيعته أي المحافظة على حياته الخاصة وبالتالي حريته في أن يفعل أي شيء يكون في تقديره، وأن يتصور عقله أنه أنسب الوسائل لتحقيق هذه الغاية**"[2].

وهكذا فإن هوبز يحدد ويذكر أربعة حقوق أساسية هي:

الحقوق الطبيعية **Rights Naturelle** وهي حقوق نجدها عند كل إنسان بالطبيعة لأن العقل يحتم وجودها لدى كل فرد، وهو يفرض علينا التسليم بها فالحق الأول أو المصادرة الكبرى التي يسميها شتراوس* **Strauss** "بمصادر العقل الطبيعي"، "وهي حق البقاء" أي الأساس الذي يستنتج من هوبز بقية الحقوق[3]، وهي كل النحو التالي:

الحق الأول:

وهو حق البقاء أو المحافظة على الذات وهو الأساس الذي ينبع منه كل حق آخر، وهو أساس عقلي لأن نفيه أو رفضه يؤدي في الحال إلى الوقوع في تناقض، ومن ثم فهو مسلمة أساسية يبدأ منها كل إنسان سليم العقل.

---

[1]–محمد سبيل وآخرون، حقوق الإنسان والأسس الفلسفية، دار توبقال، ط2، 2004، ص13.

[2]–توماس هوبز، المصدر نفسه، ص139.

[3]–محمد سبيل وآخرون، نفس المرجع، ص13.

الحق الثاني:

كان العقل الأول يعبر عن الغاية ألا وهي المحافظة على تبقى، وتحافظ على نفسها فإنه يترتب منطقيا على هذا الحق حق آخر هو أن يكون من حق هذه الذات استخدام كافة الوسائل الضرورية التي تكفل تحقيق هذه الغاية، فكما كان من حق الإنسان الوصول إلى تحقيق هذه الغاية فإنه من حقه أيضا استخدام كافة الوسائل المناسبة لبلوغ هذه النتيجة، بشرط أن تكون الوسائل ضرورية كضرورة الغاية تماما فمن حق الإنسان أن يستخدم كافة الوسائل المتاحة وأن يقوم بجميع الأفعال الضرورية للمحافظة على جسمه ولو كان ذلك على حساب الآخرين، فكما يقول هوبز: "**من له الحق في الغاية له الحق في الوسيلة**".

الحق الثالث:

يترتب على هاذين الحقين (حق الغاية وحق الوسيلة) حق ثالث وهو أن يكون من حق الإنسان تقرير أنواع الوسائل الضرورية التي تكفل له تحقيق الغاية، (وهي المحافظة على بقائه) يقول هوبز: "لكل إنسان الحق بالطبيعة" في أن يحكر بنفسه أي أنواع الوسائل تكون ضرورية، وأن يجيب عن السؤال، ماهي الوسائل اللازمة لتحقيق الغاية، ثم ما هو مقدار الخطر الذي يهدد؟ أي أن الإنسان هو الذي يحدد حجم الأخطار التي تهدده فيختار الوسائل المناسبة لمواجهتها، وبالتالي الحفاظ على بقائه.[1]

الحق الرابع:

إن الطبيعة منحت الإنسان الحق في كل شيء وأن يفعل أي شيء يساعده على الاستمرار والبقاء، معنى ذلك أن الناس متساوون بالطبيعة وهذا ما يدفعهم إلى بذل جهدهم في السعي نحو الكسب وامتلاك كل شيء يساعدهم في مواجهة من يصدهم وحماية أنفسهم.

[1]–محمد سبيل، المرجع السابق، ص15.

من هذا نستنتج أن هذه الحقوق الطبيعية الأربعة مستنبطة من العقل الطبيعي الذي يفترض وجودها عند كل إنسان وعليه فهي حقوق فطرية غير مكتسبة أي هي موجودة في العقل بالفطرة ولدت معنا، ولهذا فهو يرى أن هذه الحقوق تحتاج إلى وسائل ضرورية وذلك لتحقيق الهدف ألا وهو حماية حياته والدفاع عنها بكل الطرق الشرعية وغير الشرعية وعليه ضمان بقائه.[1]

ويقول هوبز في هذه الخصائص التي حددها كمفهوم للقوانين على أنها تعمل في مستويات فالمستوى الأول هو الأخلاقي الداخلي كما يسميه "مملكة فالعقل هو الذي يضع تلك القوانين وهو مسؤول عن الأفعال الناتجة عنها فالله هو يحاسبه على أخطائه يقول هوبز "إن معنى الأخلاق الحقيقي ليس إلا طاعة القانون".[2]

أما المستوى الثاني، والذي تتحول فيه قوانين الطبيعة إلى قوانين مدنية هذا الموجود إلى مواطن يحاسب أمام القضاء، أي أن القضاء هو الذي يحاسب الإنسان على أفعاله وتصرفاته، فالعقاب يجعل الإنسان يلتزم بواجباته فهو لا يستطيع أن يواجه القضاء، وبالتالي يحد من أفعاله التي ترمي إلى الشر وهذا لا يكون إلا عندما تقوم الدولة، وينشأ التنظيم السياسي، وتصبح الأوامر بيد الدولة، فالناس بحاجة إلى قوة عليا تفصل فيما بينهم وتحقق لهم العدل والمساواة، وهي تلزمهم على طاعتها، واتباعها.[3]

2/ القانون الطبيعي:

يرى هوبز أنه لابد من الخروج من حالة الطبيعية، وتأسيس مجتمع، وهذا لا يكون إلا وفق قوانين الطبيعة نحكم هذا المجتمع تسيره وفي العصر الحديث "لقد ارتبط القانون ارتباطا وثيقا

---

[1]–إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق الذكر، ص336– ص337– ص338.

[2]– د. دينيس لويد وآخرون، "فكرة القانون" عالم المعرفة (سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت, العدد 47، 1981) ص63 .

[3]– إمام عبد الفتاح إمام، مرجع سابق الذكر، ص345.

بفكرة وجود قوة ذات سيادة"[1] في كل دولة بحيث تكون لهذه القوة سلطة سن القوانين أو إلغاؤها ومن "هنا يعرف هوبز القانون الطبيعي في كتابه اللفيتان أنه مبدأ أو قاعدة يحدها العقل، وبها يمنع الإنسان من فعل ما هو مدمر لحياته أو ما يقضي على وسائل الحفاظ عليها، ومن دائما ما يظن أنه يمكن أن يحفظها".[2]

"ويرى أيضا أن القانون الطبيعي هو حكمة أو قاعدة مكتشفة من قبل العقل ومن أجل تأمين السلم والأمن وليس في يد الناس وسيلة أفضل من إقامة عقد فيما بينهم ثم تسليم الدولة بالاتفاق المتبادل الحقوق التي إذا احتفظ الأفراد بها أعاقه سلم البشرية".[3]

من خلال هذا تكتشف بأن القانون مصدره العقل فهو الذي صرح به وذلك من أجل مصلحة الأفراد وإبعادهم عن حياة الهمجية والنزعات والتي لا تنتهي، فالقانون ينظم حياة الأفراد ولهذا وجب عليهم أن يتعاقدوا فيما بينهم، ويتنازلوا عن حقوقهم وإرادتهم إرادة واحدة هذه الأخيرة التي تصدر وتقرر ما يناسبهم من قوانين وهم كرعية لهذه الإرادة الواحدة ما عليهم سوى طاعتها وتنفيذ قراراتها وقوانينها التي تصب نحو تحقيق السلم والأمن لأن عدم طاعتها، والتصدي لها وعدم التنازل عن حقوقهم والاحتفاظ بها يؤدي إلى اختلال في توازن البشرية وعليه العودة إلى الحالة الأولى التي كانوا عليها أي حياة الحروب والفوضى...

إن هوبز يوكد في كتابه اللفيتان على ضرورة التمييز بين الحق والقانون فالحق في نظره يعتمد على الحرية، حرية الفرد في أن يفعل فعلا ما أو يتمتع عن فعله أما القانون فهو يرتبط بواحد منهما دون الآخر،[4] فالحق هو أن الإنسان حر في فعل ما يريده أي يفعل كل شيء من أجل تحقيق مصلحته وأهدافه بكل الوسائل والطرق فالفرد حر في أن يفعل ذلك الشيء

---

[1]– فضل الله محمد إسماعيل، رواد الفكر السياسي الغربي الحديث، دار الجامعة الجديدة، ص22.

[2]– توماس هوبز اللفيتان، مصدر سابق الذكر، ص139.

[3]– نعمون مسعود "التأسيس الفلسفي في فكرة حقوق الإنسان عند روسوا"، المرجع السابق الذكر ص19.

[4]– توماس هوبز، مصدر سابق الذكر، ص139.

أو العكس، أما القانون فهو إما أن يلزم الفرد على القيام بفعل ما أو العكس يمنعه من قيام فعل ما وهذا طبعا في سبيل تحقيق منفعته ومصلحته.

"ومن هذا يجد هوبز أن القانون والحق يختلفان اختلافا كبيرا مثلما يختلف الالتزام obligation، والحريةliberté من حيث أنهما يتناقضان في الموضوع".[1]

وعليه فهناك مجموعة من الصفات والخصائص التي يحددها هوبز كتعريفات لقوانين الطبيعة.

قوانين عقلية:

أي أن مصدرها هو العقل فهو الذي يكتشفها ويدرك تلك المبادئ والقواعد فما يخالف العقل يخالف قوانين الطبيعة فالإنسان يسعى جاهدا إلى تحقيق كل أهدافه وغاياته وذلك يكون باستخدام عقله الذي يحدد له القوانين التي تناسبه وذلك من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والذي لا يكون إلا بتأسيس الدولة.

قوانين أخلاقية:

قوانين الطبيعية هي بالضرورة قوانين أخلاقية حقيقية مثل العدالة، الإنصاف، التواضع، الرحمة والأمن وتخطي الصراعات والحروب والتي تحمل كل الصفات اللاأخلاقية كالعنف، والقهر... فالقوانين الطبيعية هي تلك القوانين التي يحدد الإنسان والتي تحمل في طياتها بذور السلام.

قوانين الطبيعة هي قوانين إلهية:

قانون الطبيعة قانون إلاهي ذلك لأن العقل الذي هو قانون الطبيعة هو نفسه عطية من الله لكل إنسان حتى يحكم به على أفعاله ويسيطر على تصرفاته فالعقل مصدر إلاهي أودعه

[1]–نعمون مسعود، مرجع سابق الذكر، ص120–121.

الله في الإنسان وهو حكمة تجعله يميز بين الصواب والخطأ، وبالتالي تحقيق العدل والأمن والاستقرار.[1]

ويذكر هوبز 19 قانونا طبيعيا إلا أنه يؤكد على قانونين رئيسين لما لهما من أهمية خاصة فلهما دور وهو تحقيق الأمن والسلام.

القانون الأول:

وهو القانون الأساسي عند هوبز فينتقل بالفرد من حالة الطبيعية الأولى فهو يأمر الناس بنشر السلام، فهذا الأخير الذي هو غاية كل إنسان في الوجود وذلك ليحافظ على بقائه واستمراريته وتحقيق سعادته وعلى هذا الأساس استنبط هوبز بقية القوانين الطبيعية من هذا القانون.

القانون الثاني:

يدفع الإنسان إلى تحقيق السلام والدفاع عن نفسه ويؤكد على ضرورة تنازل الفرد عن حقه لشخص واحد، للخروج من حالة الفوضى والحرب وللاستقرار ولكن هذا التنازل يستلزم شرطا أساسيا وهو أن يتنازل الآخر أيضا عن حقوقه وإلا يصبح عرضة للآخرين، وبالتالي العودة إلى حالة الحرب.

القانون الثالث:

فيعد تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية لشخص واحد وجب عليهم أن يلتزموا بتنفيذ عهودهم كما سبق واتفقوا عليها في العقد، لكي يحافظ على حياتهم ويضمنوا بقائهم، ويعيشوا تحت جناح السلام والاستقرار، وفي حالة إذا لم يلتزموا بتلك العهود فهو مسؤولون عن النتيجة المترتبة عن ذلك ألا وهي العودة إلى الوراء (الحالة الأولى) كما كانوا في السابق.

[1]-إمام عبد الفتاح إمام، مرجع سابق الذكر، ص342- 344.

القانون الرابع:

ينادي هذا القانون بعدم فكران الجميل والاعتراف به حتى يكون خير متبادل، وعليه كسب ثقة الآخرين والتي تدفع إلى الإرادة الخيرة أي أن الإنسان إذا اعترف بالجميل والخير الذي قدم له من قبل الآخرين، فيكون له مكانة عندهم وعليه يسعون جاهدين في تقديم الأكثر من الإرادة الخيرة وانتهاك هذا القانون يسمى نكران للجميل، بالتالي يصبح الشر طاغيا على كل الناس.

القانون الخامس:

هو أن يبذل كل إنسان قصارى جهده للحفاظ على بقائه وذلك من خلال طريقة معاملته مع الناس والتكيف معهم، أي أن يكون متسامحا، ومنصفا، وعادلا، وهذا ما يدفعه إلى المحافظة على نفسه وتحقيق السلام والطمأنينة.

القانون السادس:

هذا القانون ينص بأنه من الضروري أن يتحلى المرء بصفات العفو والتسامح، والصبر، والنظر إلى المستقبل، وتجاوز أخطاء الآخرين واعتدائهم عليه، فالعفو والتسامح رمز للسلام والطمأنينة وكرح للنزاعات والحروب.

القانون السابع والثامن:

هذا القانون يدعو أيضا إلى العفو وعدم الانتقام وإلحاق الأذى بالآخرين، وذلك من أجل تحقيق السلم فإيذائهم يدعو إلى الحرب وإثارة المشاكل والصراعات، وهذا مناقض لقانون الطبيعة ولهذا وجب التخلي عن صفات الكراهية المضاد للعقل فهذا القانون يدعو إلى التسامح والعفو ذلك في سبيل تحقيق حياة اَمنة, ومستقرة في المجتمع.[1]

[1]–توماس هوبز، مصدر سابق الذكر، ص ص140–159.

ومن هذا الأخير يختصر هوبز فكرته عن القوانين الطبيعية بعبارة "عامل الناس كما تحب أن يعاملوك"[1]، فكانت تلك بعض القوانين المهمة, والتي اعتبرها هوبز أساس تكوين المجتمع فهي تسعى إلى توضيح كيفية تصرف الكائن الرشيد في سعيه للبقاء والتقدم، فبالرغم من اختلافها إلا أنها تسعى إلى هدف مشترك ألا وهو تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع.

ب/ العقد الإجتماعي عند هوبز(contract, contrat sociale):

كما سبق وأسلفنا أنّ حالة الطبيعة الأولى كانت الدافع الأساسي إلى وضع القوانين الطبيعية، وذلك لتنظيم حياتهم ولكن هذه القوانين الطبيعية لا يمكن أن تكون مقبولة، فلا يكون لها معنى إلا إذا إتفق عليها الأفراد، وهذا الإتفاق لا يكون إلا عن طريق تأسيس عقد إجتماعي(contract sociale) هذا الأخير الذي تطرق له العديد من الفلاسفة والمفكرين فهناك من عرفه بأنه"إتفاق إفتراضي بين أفراد المجتمع يوجب على كل منهم، وهو في حالة الطبيعة أن يعهد في شخص، وفي كل ما لديه من قدرات في الإرادة العامة(la volonté Générale) التي تنظم بها حياة الكل[2].

ويعبر عنه أيضا أنه جملة من الإتفاقات الأساسية المتضمنة في الحياة الإجتماعية، وبمقتضاه يضع كل فرد شخصه وقواه تحت إرادة المجتمع[3] .

أما هوبز فيعبر عن العقد الإجتماعي بأنه وسيلة للإنتقال من حالة طبيعية إلى مرحلة المجتمع السياسي المنظم وذلك بإعتباره أن الحياة بدائية قبل العقد وما كان يسودها من حالة الفوضى وغياب الأمن زمن هذا أبرم العقد هذا الاخير الذي نظّر له هوبز في كتاباته " بأنه

---

[1]–موسى إبراهيم،" الفكر السياسي الحديث والمعاصر"المرجع السابق الذكر، ص104.

[2]– جميل صليبا، المصدر السابق الذكر، ص82.

[3]–إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، القاهرة، ب ط، 1983، ص119.

ذلك الإتفاق الذي ينسج بين الأفراد الذين قرروا أن يكون لهم ملك أي سلطة مركزية هذا ما دفعهم إلى التخلي عن حريتهم لهذه السلطة"[1].

إنّ هوبز إنطلق في تأسيسه للعقد الإجتماعي من خلال وصف حالة الفطرة الأولى التي كانت تتسم بالصراعات، والنزاعات بسبب الحروب التي كانت قائمة فيها حيث كان الأقوياء يسيطرون على الضعفاء وكان الإنسان ذئب لأخيه الإنسان فإنتفت الحقوق والحريات، وساد قانون الغاب، ولكن الناس سئموا العيش في ظل سيادة الهمجية وهذا ما دفعهم إلى ضرورة الإنتقال من تلك الحياة البئيسة إلى حياة الطمأنينة، هذا ما جعلهم يبحثون عن الأمن و الإستقرار للخروج من حالة الصراع اللامتناه وبمأأن طموحهم وأهدافهم واحدة فوجب عليهم أن يتنازلوا عن تلك الحقوق والحريات لشخص واحد بموجب العقد هذا الأخير الذي يكفل لهم الحياة المستقرة والآمنة وفي هذا الصدد يقول هوبز:"كما لو كان يقول كل فرد لآخر إنني أخول هذا الرجل أو هذه المجموعة من الرجال وأتخلى له أو لها عن حق في أن يحكمني أو تحكمني، شرط أن تتخلى له أو لها أنت عن حقك، وتجيز أفعاله أو أفعالها بالطريقة عينها"[2].

من هنا قرر الأفراد بدافع الخوف من غيره وبغريزة حب البقاء الإنتقال من الحالة المزرية (الحالة البدائية) التي عهدوها بالتنازل عن حقوقهم وحريتهم وإرادتهم لصالح السلطان المطلق هذا الأخير الذي يضمن لهم حقوقهم وحريتهم ،فمنذ اللحظة التي تخلى فيها الناس بكل حرية بإرادتهم عن حقوقهم وسلطتهم التي منحوها لطرف آخر غير معني بالعقد ألا وهو الحاكم أو السيد، والذي ليست عليه أية إلتزامات، فالأفراد تعاقدوا فيما بينهم ولهذا فهو لم يكن طرفاً في ذلك العقد الذي أبرموه ولهذا فهو يملك السلطة المطلقة عليهم، فهم لإستبدلوا حريتهم

[1]–نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، المرجع السابق الذكر، ص314.

[2]–توماس هوبز، الليفياتان، المصدر السابق الذكر، ص180.

الطبيعية بالأمن والسلام الإجتماعي، وبهذا يكون هوبز قد جعل من الإنسان أساس السلطة التي كانت نتيجة تعاقدهم[1].

وبهذا نجد أنّ هوبز قد حدد ملامح أساسية للعقد الإجتماعي كالتالي:

ـ المتعاقدون هم الأفراد فيما بينهم، وهم جميعا متساوون في الحقوق الطبيعية، وأساس تعاقدهم هو تنازلهم عن حقوقهم لهيئة حاكمة هذه الأخيرة التي لا تكون طرفاً في ذلك العقد.

ـ الحاكم يملك السلطة المطلقة على رعاياه وليست عليه أية إلتزامات لأنه لم يكن طرفاً في العقد وعليه لا يجوز لرعية معارضته أو مواجهته فهو صاحب السلطة الكاملة عليهم.

ـ إنّ هدف وغاية المتعاقدين هو دفع الشرور والتهديدات التي عهدوها في حالة الطبيعة أي الحالة البدائية فأهم بند في ذلك العقد هو مقاومة الخطر الخارجي، والذي يعبر شرط أساسي لوجود الدولة[2].

[1]– محمد نصر مهنا، " علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة"، الإسكندرية، د ط، 2006، ص . ص94-95.

[2]–فضل الله محمد سلطح، الفكر السياسي الغربي المرجع السابق الذكر، ص272.

المبحث الثاني: السيادة من منظور هوبز.

أ/مفهوم السيادة:

-كما أسلفنا سابقا أن حالة الفطرة الأولى التي كانت تسودها الحروب والفوضى والاضطراب حيث كانت السيطرة بيد الأقوياء، ولهذا السبب وبدافع خوف الإنسان من غيره بغريزة حب البقاء "اضطر الإنسان إلى الاتفاق مع غيره من أبناء جنسه على أن يعيشوا تحت إمرة واحد منهم وكان ضروريا أن يحتاج الأفراد أساسا آخر وفضلا عن العقد، لكي يجعل اتفاقهم مستمرا، وهذا الأساس سلطة مشتركة تلزمهم، وتوجه أعمالهم لمصالح مشتركة بينهم"،[1] معنى ذلك أن تعاقد الأفراد فيما بينهم من خلال العقد الاجتماعي هذا الاخير الذي يعتبر الدعامة الأساسية لنشأة السيادة، ولكن مثلما هو معلوم أن الإنسان أناني يميل إلى تحقيق مصالحه الشخصية ولو على حساب مصلحة الآخرين مستعملا في ذلك كل الطرق والوسائل المشروعة والغير المشروعة، لهذا لجأ الأفراد إلى البحث عن وادعة تفصل فيما بينهم، من هنا اعتبر هوبز أن السلطة ضرورية لابد منها، وفي هذا الشأن يقول هوبز: "إن الشخص الذي اتحد فيه المجموع بدون صاحب السيادة ويكون بقية الأفراد رعايا له"،[2] أي أن هذا الفرد هو من اتفق المتعاقدين على اختياره شرط أن يضمن لهم حقوقهم وحرياتهم، هذا الذي يخول سيادة أو سلطة عليهم، من هنا يعرف هوبز السيادة souverignty "ذلك الفرد أو تلك الهيئة الذي أو التي تمتلك سلطة الإرادة التي تنازلت عنها الأغلبية في مقابل منح الأغلبية حياة آمنة مطمئنة"،[3] هذه الهيئة غير ملزمة بالعقد ولا يقع على عاتقها أي واجب هذا لأنها ليست طرفا في العقد وواجبها الأول والأخير، هو تحقيق أمن وحرية الأفراد، وبهذا لجأ هوبز إلى

---

[1]-طلال ياسين العيسى، "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر" المرجع السابق الذكر ص48.

[2]-المرجع نفسه، ص49.

[3]-فضل الله محمد إسماعيل، رواد الفكر السياسي الغربي الحديث المرجع السابق الذكر، ص18.

تبرير سيادة القوة "فالقوة لا تتجزأ ولا تنقسم عن صاحبها ولا يمكن التنازل عنها لآخر"،[1] فسيادة الدولة الواحدة في سيادة كاملة غير مجزئة وغير محدودة يعني أنها سيادة مطلقة لا يمكن تجزئتها، فهو بذلك يدافع عن الحكم المطلق، لكن ليس باسم الحق الإلهي للملوك بل باسم مصلحة الأفراد فهو يعارض بشدة هؤلاء الذين يقرون بتقسيم القوة وتجزئتها، فالفترة التي عاش فيها هوبز شهدت حربا أهلية في إنكلترا أدت إلى تجزئة السيادة ذلك أن تجزئة السيادة يعني تحطيمها،[2] وعليه فإن قوة السيادة تكمن في وحدتها ووجودها ضروري من أجل الحد من تمرد الأفراد عليها وفي هذا يقول هوبز: "السلطة ذات السيادة هي أقل أذى من انعدام السلطة"،[3] أي أن تجاوز السلطة السيدة أقل خطورة من المساوئ التي قد تنتج في غيابها ولهذا فهي ضرورية، فسلطة شخص متسلط مستبد أفضل من قانون الغاب الذي كان يميز حالته الطبيعية فهوبز يمجد الحكم المطلق سواء تمثل هذا الحكم في شخص واحد (الملك) أو في هيئة عامة هي من تضع القوانين تقرها أو تبطلها ولا يقصد بالسلطة المطلقة أنها تعسفية، بقدر ما يخدم مصالح الأفراد.[4]

وإستناداً على نظرية العقد الاجتماعي نجده يمنح للحاكم السلطة المطلقة وهذه السلطة موجهة بالإرادة العامة التي تحمل اسم السيادة[5] هذا لأنه لم يكن طرفا في العقد، فهو ليس مجبرا بهذا العقد، فالأفراد وبمحض إرادتهم هم من تنازلوا عن حقوقهم وحريتهم لهذا الحاكم وهم من قاموا باختياره ليمثلهم والسهر على تنظيم أمورهم وتدبير شؤونهم من أجل تفادي الصراع والنزاع وحالة الحرب، وليس من حق الأفراد الثورة أو التمرد على ولي أمرهم، وإلا أصبحوا بهذا ناكثين بالعهد الذي من أجله ارتبطوا واتفقوا فيما بينهم (العقد الاجتماعي)،

---

[1]–فضل الله محمد إسماعيل سلواح، المرجع السابق الذكر، ص271.

[2]–موريس غرانستون، أعلام الفكر السياسي، دار النهار للنشر، بيروت، ط3، 1991، ص49.

[3]–عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1989، ص202.

[4]–عبد الله جبار، ص85.

[5]–السيد عبد المنوم المراكبي، مرجع سابق الذكر، ص41.

حتى ولو كان هوبز من أنصار الحكم الملكي المطلق، إلا أنه يبقى له الفضل في إرجاع مصدر هذه السلطة إلى الإرادة الشعبية، وتخليصها من الذات الإلهية مثلما كان سائدا في العصور الوسطى بأن الحاكم يستمد سلطانه من الله (مفوض من عند الله، ففي رأي هوبز أن اتفاق البشر بأن يتنازلوا ويمنحوا السلطة لهذه الهيئة (الحاكم) وهذا من أجل تحقيق الأمن والسلام وتجنب حالة الطبيعة ونتائجها، إضافة إلى هوبز قد فصل في حقوق وواجبات الحاكم، لكن قبل الحديث عن الحقوق والواجبات، يجب أن تشير أولا إلى كيفية بلوغ السلطة المطلقة عبر ثلاثة وسائل:

الوسيلة الأولى:

بواسطة القوة الطبيعية وهذا بفرض هيبته على رعاياه، كما يفعل أي رجل مع أولاده بهدف إخضاعهم لحكمه فيستطيع إبادتهم إن رفضوا الموت و إما أن يقوم عبر الحرب بإخضاع أعدائه لمشيئته.

الوسيلة الثانية:

فهي اتفاق البشر فيما بينهم على الخضوع لشخص واحد... من باب الثقة طامحين بأن يحميهم من الآخرين، فثقة الرعايا بحاكمهم هي ما تجعل من الحاكم يكون عند حسن ظنهم.

الوسيلة الثالثة:

الدولة السياسية والدولية بموجب فعل التأسيس، باعتبار أن الدولة تتكون من مجموعة من الأفراد وهذا عن طريق عقد يربط بينهم وجب وجود حاكم يتمتع بالسلطان المطلق.

يستخلص هوبز أهم النتائج الناجمة عن السيادة:

-إن كل فعل يتعارض مع الطاعة المطلقة للسلطة هو فعل غير عادل أيا كانت قيمة هذا الفعل وإن كان متفقا مع إرادة الله فإنه يكون غير عادل إذا خرج عن السيادة، فليس من حق الأفراد الثورة على السلطة المطلقة حتى لو كان بطريقة شرعية.

-لما كان العقد الاجتماعي بين الأغلبية التي تنازلت فيه عن حقوقها الطبيعية لعنصر السيادة، هذه الأخيرة (السيادة) ليست طرفا في العقد، وبالتالي فإن صاحب السيادة يبقى يتمتع بكامل حقوقه الطبيعية وأن أي خرق منه لبنود العقد لا يمكن أن نعده غير عادل لأنه في الأساس ليس طرفا في هذا العقد وبالتالي هو ليس مقيد به.

-إن الأقلية التي لا توافق على اختيار وانتخاب صاحب السيادة يجب عليها أن تخضع للأغلبية هاته الأخيرة التي اتفقت على سيادة ذلك الحاكم، وإلا أقيمت الحرب عليها.[1]

ب-الثورة عند هوبز:

بناء على ما سبق فإننا نجد أن الحاكم والذي يمثل السلطة المطلقة التي اتحدت فيها الإرادات بموجب العقد الذي من خلاله تنازل الأفراد عن حقوقهم وحرياتهم لهذه السلطة والتي لها كامل السيادة، ومن هذا فيرى هوبز أنه لا يجوز الثورة على الحاكم طالما أن الحاكم يحقق الهدى من العقد المتمثل في التأمين على أرواحهم، وممتلكاتهم، وكذا إحلال السلام فيما بينهم وتخطي حالة الصراع والفوضى والنزاعات التي عهدوها في الحالة البدائية، والسعي إلى بناء مجتمع يقوم على أساس متين[2]، وفي هذا السياق نجد أن هوبز لم يحدد بالمعنى الدقيق التزامات الحاكم لكن جل اهتمامه انصب على وضع حدود لنطاق سيادته حتى لا تغدر حقوق الأفراد لأنه كما سبق وذكرنا أن جميع الأفراد متساوون في ظل السيادة وهذا ما يصبوا إلى تحقيق العدل والإنصاف، فصاحب السيادة ليس طرفا في العقد وعليه فهو ليس مجبر على أي التزام مع رعيته، وإنما عليه واجبات أمام الله وفي هذا الشأن يرى هوبز: "السيادة المطلقة لها حدود أيضا وتتمثل في العقل والضمير المهني للملك وهما أهم حدود سيادته ويقول أنه من العبارة بالنسبة للملك أن لا يفتش عن مصلحة شعبه، هذه

[1]-فضل الله محمد إسماعيل، المرجع السابق الذكر، ص ص17-18.

[2]-المرجع نفسه، ص22.

المصلحة التي تختلط بمصلحته الذاتية إذ أن الواجب يتطابق مع المنفعة إن خيره وخير شعبه لا يمكن أن ينفصلان"،[1] معنى ذلك أنه الضروري أن يتوفر في الحاكم العقل والضمير المهني فعن طريق العقل يمكن للحاكم أن يميز بين الصواب والخطأ عند يصدر الأحكام والقوانين وهذا في نطاق سيادته أثناء تسير شؤون الأفراد، أما الضمير هنا فهو الذي يعاقبه ويؤنبه على أخطائه في حق الآخرين (أي الرعية)، من هنا تتحدد واجبات الحاكم:

-تحقيق الهدف من إنشاء الدولة، فهي لم تنشأ كغاية في ذاتها بل قامت لرعاية مصالح المواطنين من ثم فإن من واجبات السلطة الحاكمة أن تحقق هذه الغاية، إضافة إلى ذلك المحافظة على سلامة الشعب وأمنه، وهذه المحافظة هي التي تكفل الحياة وهذا لا يكون إلا بالحفاظ على أمن وسلامة المواطنين وإبعادهم عن كل ما يهدد حياتهم فهوبز يسعى من وراء هذه الواجبات التي يحاسب عليها الحاكم أما الله وضميره المهني ألا وهي تحقيق الأمان وحماية المجتمع من كل الأخطار الداخلية والخارجية هذا إلى جانب تحقيق الرخاء prospérité فمن واجب العاهل أن يشرع القوانين ويصدر من القرارات ما يساعد على تنمية الثروة، وزيادتها، وتحقيق الإنصاف Equité وحرية المواطن التي لا تضر الآخرين، فمن واجب الحاكم أن يدير العدالة دون تفرقة أو تميز بين جميع رعاياه، فجميع الرعايا متساوون في نظر الحاكم فلا فرق بين قوي وضعيف، ولا فرق بين غني وفقير، وأخيرا إن واجب الحاكم الأول والأخير هو أن يضمن سلامة رعاياه من أي شر أو خطر يهدد أمنهم وفي هذا يقول: "إن سلامة الشعب تتطلب من الحاكم ومن اللجنة التي في يدها السلطة، إدارة العدالة بمساواة مع جميع طبقات الناس أعني يعامل بها الشخص الضعيف والفقير..."،[2] فعليه يجب على الحاكم أن يتجنب سياسة العنصرية مع رعيته.

---

[1]-نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص314.

[2]-إمام عبد الفتاح إمام، ص ص385-386.

-وللإشارة فقط إن غاية المتعاقدين من إبرام العقد الاجتماعي والتنازل عن حقوقهم وحريتهم لصالح شخص واحد (الحاكم)، فهذا من أجل ضمان حريتهم وحقوقهم في ظل السيادة، لكن ماذا لو فشل الحاكم في تحقيق الهدف المنشود من العقد الاجتماعي من هنتا نتساءل: هل يحق للأفراد الثورة على الحاكم ما إذا استبد بهم وأساء استخدام سلطانه؟

نظرا لما عاشه الأفراد في حالة الطبيعة الأولى والتي كان يسودها قانون الغاب، فقد سئموا من ذلك الوضع الذي عاشوا فيه، فقرروا الانتقال إلى العيش في مجتمع منظم وفق العقد الذي تم بينهم، وهذا من أجل ضمان حقوقهم وحرياتهم التي تنازلوا عنها للحاكم هذا الأخير الذي يتوجب عليه أن يكفلها ويضمنها لهم، ولكن إذا فشل الحاكم في تحقيق الهدف المنشود من العقد، فمن حق كل إنسان أن يدافع عن نفسه، وعصيان أوامر السيد الحاكم، في حالة ما أمره بأوامر تهدد أو تعرض حياته للخطر، كأمره بأن يقتل نفسه أو منعه عن الشرب والأكل، ففي هذه الحالة من حق الإنسان عصيان أوامر الحاكم أو التمرد عليه، فيكمن حق الإنسان في حماية نفسه والدفاع عنها، إذا عجز أو ضعف الحاكم في أداء دوره على أكمل وجه ومواصلة عمله[1] ,هذا ما يقيد سيادة الحاكم المطلقة، علما أن هوبز يقر باستبداد الحاكم حتى لو أساء استخدام سلطانه، لأن استبداده بهم ما هو إلا تحقيق لمصلحتهم فاستبداد شخص واحد أفضل من استبداد الجميع ببعضهم لأن في هذا همجية وتؤدي إلى حرب الجميع ضد الجميع وبالتالي العودة إلى حالة الطبيعة، فاستبداده من أجل كبح جماحهم والتغلب على نزاعاتهم الأنانية وفرض هيبته وقوته عليهم، وبهذا لا يجوز الثورة على الحاكم لأن الأفراد لم يقيدوه بشرط أو عقد، فهم من منحوه سلطة مطلقة ولم يقيدوه بوسائل في ممارستها.[2]

[1]-إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق، ص383.

[2]-فضل الله محمد إسماعيل، المرجع السابق، ص23.

بما أن للحاكم سلطة مطلقة فله السيادة الكاملة هذه الأخيرة التي تتمثل في الحقوق التي يتمتع بها، فمن حق الحاكم:

-الحق في إعلان الحرب وعقد السلم حسب ما يراه مع الأمم الأخرى يغني تحديد الوقت المناسب للحرب وهذا يكون في مصلحة الجميع.

-تحديد القوات التي يسند فيها ويقوم بتسليحها لأن قوة الجيش تكمن في قوته المسلحة وفي وحدته تحت إمرة قائد واحد.

-الحرية الكاملة في تحديد المستشارين والوزراء، القضاة، وموظفي الدولة سواء في الحرب أو السلم، لأن وظيفته تحقيق الأمن والسلم في داخل الدولة، ومحاربة الأعداء في الخارج وتكوين عضو قوي متماسك يسعى لتحقيق هدف مشترك وهو استمرارية الدولة.

-الجزاء والعقاب أو الثواب فللحاكم صلاحية تحديد العقوبات على من يقومون بعصيانه أو التمرد عليها، إضافة إلى أنه يمنح مراتب الشرف وتقدير المكافآت وتقرير العقوبات البدنية أو المالية.[1]

من خلال ما سبق ذكره يمكننا القول بأن هوبز لا يقر بشرعية الثورة على الحاكم ما دام أنه يحقق الخير العام لشعبه.

[1]-إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق، ص383.

الفصل الثالث :

الدولة عند هوبز وأثر سياسة القوة على الفكر السياسي المعاصر

المباحث :

1 – تأسيس الدولة.

2 – أبعاد فكر هوبز في الفكر السياسي المعاصر.

3 – نقد وتقييم

المبحث الأول: تأسيس الدولة.

أ/ نشأة الدولة:

بعدما تطرقنا إلى السيادة عند هوبز، و التي شكلت محور فلسفته السياسية، بذلك يكون هوبز أول فيلسوف سياسي في العصر الحديث يرفض ما كان سائدا، إذ نجد أن جل الفلاسفة كانوا يعتمدون على الفكر السياسي اليوناني و بقي معتمدا من طرفهم حتى أواخر العصور الوسطى، و هذا عندما أعلن هوبز الثورة على كل ما هو قديم و قدم لنا فكرا سياسيا هائلا لاغيا كل الأفكار التي سبقته، و التي تفيد بأن مصدر نشأة الدولة العائلة ثم القرية ثم المدينة، هذا ما نجده في فكر أرسطو كما فند الفكرة القائلة بأن الإنسان يعيش الحياة السياسية بالفطرة، إضافة إلى رفضه الأفكار الدينية و التي تنص بأن مصدر السلطة هو الله و أن الحاكم مفوض من عند الله[1].

انطلاقا من هذه الدراسة النقدية التي قدمها هوبز للتراث السياسي الأرسطي و الديني، فقد استند هوبز لبناء نظريته السياسية إلى أن إرادة البشر و اتفاقهم على أن يجتمعوا هو ما يؤسس الدولة عنده[2] فتتنازل الأفراد عن حقوقهم، و حرياتهم و إرادتهم لشخص واحد هو الذي يحمل اسم السيادة في ظل العقد الاجتماعي، وذلك من أجل الانتقال عن حالة الهمجية و اللانظام إلى حالة النظام و الاستقرار، و لكن باعتبار الإنسان ذاتي التفكير يحب ذاته، فهو لا يحافظ على عهوده و عقوده و لا يطيع قوانين المجتمع، إلا ما يتفق مع مصالحه، و هذا ما يؤدي إلى انصدام بين الفئات الاجتماعية و زعزعت استقراره، مما جعل الناس في

[1]– امام ع. الفتاح امام، المرجع السابق، ص 266.

[2] – امام ع. امام، الطاغية، عالم المعرفة، الكويت، د.ط، 1994، ص13.

حروب دائمة و عليه كان لابد من قيام سلطة عليا هي التي تحد و تقرر النظام الملائم لهؤلاء الأفراد و الذي يحمل في طياته بذور السلام و الأمان[1].

و من خلال هذا يقول توماس هوبز: « إن السبب النهائي و بغاية و هدف البشر التواقون بطبيعتهم إلى الحرية و ممارسة السلطة على الآخرين، من خلال فرض قيد على أنفسهم، و الذي يجعلهم يعيشون في إطار الدولة يكمن في التحسب لما يضمن المحافظة على أنفسهم و تحقيق مزيد من الرضا في الحياة »[2].

فالعقد هو اتفاق اختياري يقوم به الأفراد، يهدف إلى قيام سلطة عليهم تفصل فيما بينهم، تخرجهم من الحياة البئيسة التي كانوا عليها، و التي تنظم حياتهم و تجعلهم يعيشون، في استقرار و نظام، إلا أن هذه السلطة يكون لديها كل الحق بممارسة القوة و كافة الوسائل الممنوحة من الجميع و التي تعتبرها ملائمة مع سلمهم و مع دفاعهم المشترك فهذه السلطة هي سلطة مطلقة فهي ليست طرفا في العقد[3].

انطلق هوبز من فكرة أن المجتمع مجرد فكرة خيالية، لا يمكن أن يكتسب حقوق و لا يمكن أن يؤدي عملا، و الأفراد وحدهم هم الذين يمكن أن يكتسبوا حقوقا، و يمكن أن يؤدوا عملا، كقولنا بأن المجتمع أدى وظيفة ما أو عملا ما، فالواقع هنا أن الأفراد هم الذين يؤدون الوظائف و يقومون بالأعمال و هذه الأخيرة تنسب للمجتمع بصفته وكيلا أو ممثلا عنهم، فالمجتمع ينشأ نتيجة اتحاد الأفراد فيما بينهم، و الذين يخضعون لإرادة شخص واحد و هو صاحب السيادة، فالمجتمع اذا ليس جسما جماعيا، بل هو انصهار كل الإرادات في شخص واحد، فلا وجود لمجتمع بدون حاكم[4]، لكن ما هو جدير بالذكر في رأي هوبز أن المجتمع

---

[1] – بن علي بدر الدين" التدخل الإنساني و اشكالية السيادة"، رسالة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون دولي و حقوق الانسان جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 08.

[2] – أحمد بوعشرين الأنصاري "مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي و الإسلامي"، المرجع السابق الذكر ص 11.

[3] – المرجع نفسه، ص 12.

[4]– بطرس بطرس غالي و آخرون، المرجع السابق الذكر ، ص 106.

المنظم هو مجتمع صناعي أي أن الإنسان هو الذي ابدعه بإرادته و ذلك عندما قرر التنازل عن حقوقه و حريته لشخص واحد، و عليه فإن الدولة شر لابد منه و كذا الحكم المطلق شر لابد منه[1]، باعتبار أن الإنسان لا يفي بوعوده و لا يطبق القوانين إلا ما يتفق مع مصلحته الخاصة، لذا لابد من وجود سلطة قهرية (الدولة) هي التي تجبر أفراد المجتمع بتنقيد محتوى العقد الاجتماعي الذي بموجبه قرروا العيش في إطار مجتمع منظم، في نفس الوقت نجد أن تلك السلطة من صلاحياتها إنزال العقوبات بالمخالفين و في هذا الصدد يقول هوبـــــز: « العهود بغير السيف ليست سوى ألفاظ لا تمتلك قوة توفير الأمن للمرء على الإطلاق، فروابط الكلمات أضعف من أن تلجم طموح الناس و جشعهم و غضبهم و غير ذلك من العواطف الجامحة، دون خوف من قوة قادر على قمع»[2] فهو يقصد بالسيف قوة الدولة، التي تحد من عصيان و تمرد الأفراد و خروجهم عن قوانينها، فهوبز عند تنظيره للدولة النموذج وهذا ما نجده في كتابه الليفياتان فهوبز قد أجرى مقارنة بين الخلق الطبيعي (خلق الله) والخلق الصناعي (فن الإنسان) فالأول أي الخلق الطبيعي، و الذي يتمثل في خلق الله للطبيعة بما فيها الإنسان و أن الطبيعي هو ما نجده على ما هو عليه فهو كل ما يخرج عن حدود فعلنا و قدراتنا، فالأشياء الموجودة التي تشكل عالم الطبيعة لم يخلقها الإنسان، فهذا العالم قد وجد مثلما هو عليه و لا دخل للبشر في وجوده، أما الصناعي فهو كل ما يدخل في قدرة الإنسان و استطاعته فالإنسان عندما نظر إلى الطبيعة، فقد قلد الله و قام بصنع عالم خاص به و هو الدولة، فالإنسان قد سار بفنه خطوات أبعد في خلقه للمجتمع السياسي أو ما يعرف بالدولة يقول هوبز: « لكن الفن يسير مع ذلك أبعد من هذا مقلدا ذلك الكائن العاقل الذي هو أعلى عمل الطبيعة، الإنسان، إذ بواسطة هذا الفن خلق الإنسان ذلك التنين liviathan الهائل المسمى بالدولة commonwelath و هي ليست سوى إنسان

[1]– امام ع. الفتاح امام،" الطاغية" المرجع السابق الذكر, ص 13.

[2]– موسى ابراهيم، الفكر السياسي الحديث و المعاصر, المرجع السابق الذكر، ص، ص 103-104.

صناعي و إن كان أعظم حجما، و أشد باسا من الإنسان الطبيعي لقد صوره الإنســـــان و ابتدعه لكي يحميه و يكفل له الأمان....»[1].

و يعني ذلك أن مرحلة ما قبل المجتمع أي حالة اللاإجتماع (حرب الجميع ضد الجميع) حيث كانت حياة الإنسان استفزازية ذات طابع وحشي، و حروب لا حد لها، فتلك الظروف التي كان يعيشها الفرد كانت الدافع الأساسي إلى تنازل الأفراد عن حقوقهم، و حرياتهم لشخص واحد، و ذلك يهدف تكوين مجتمع منظم تنصهر فيه جميع الإرادات و الذي سعى إلى تحقيق الهدف المشترك ألا و هو الأمن و الطمأنينة و السلام.

فالدولة إذن تتأسس عندما تتفق و تتوافق مجموعة من البشر و يتفق كل واحد مع الآخر في أن يتنازلوا عن حقوقهم و حرياتهم و قوتهم لصالح شخص واحد الذي يتمثل في صاحب السيادة على أن يمثل شخص الجميع، فهوبز من خلال كتابه الليفياثان liviathan قد وضع أسس بناء الدولة القوية المنيعة التي تقضي على كل أشكال الفوضى و الاضطراب و الفتن و الحروب الأهلية، و من أهدافها تحقيق الأمن و الحماية لرعاياها و الليفياتان الذي تحدث عنه هوبز هو التنين هذا الأخير الذي يجسد الدولة أو ليس الحاكم أو الملك، و بالتالي فالدولة عند هوبز« هي ليست سوى مجموعة من الأفراد و هي التي تشرف على جميع السلطات في المجتمع بما لها من سلطان على الدين و الدنيا »[2] فالدولة كآلة عملاقة تسعى إلى تحقيق الخير العام، و الدفاع عن أفرادها و هذا ما يبرر وجودها فالأفراد لا يتنازلون لها عن حقوقهم و حرياتهم إلا إذا تأكدوا بأن الدولة تضمن لهم تلك الحقوق و الحريات، و بما أن الدولة ظاهرة إرادية عند هوبز تنتج نتيجة اتفاق البشر و تعاقدهم (العقد الاجتماعي)، فهم بذلك احتكموا إلى مبدأ العقل و العاطفة فالحالة الأولى التي عاشها الإنسان (حالة اللاإجتماع)، و بدافع الخوف من الموت اضطروا إلى الاتحاد في شخص واحد، أما مبدأ

[1]– امام ع. الفتاح امام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، المرجع السابق الذكر, ص، ص 291–293.

[2]– توماس هوبز، الليفياتان، ص 180.

العقل عن طريقه اهتدى الأفراد إلى ضرورة الاجتماع و التنازل عن حقوقهم لصالح شخص واحد و هذا بعدما أدركوا أن مصلحتهم لا تتحقق إلا بهذا العقد، و في هذا الصدد يقول هوبز: « إن العقل و العاطفة هما القوتان الدافعتان للأفراد الطبيعيين في سبيل خلق الرجل **المصطنع homme artificiel** الذي يسمو عليهم بقوته و يحميهم و يدافع عنهم، و هذا الرجل المصطنع ليس سوى الدولة أو الليفياتان leviathan »[1] و بهذا تتحقق الحياة الآمنة التي كانوا يطمحون إليها، فالطمأنينة في رأي هوبز لا تسود إلا في ظل حكومة قوية ذات سلطة تمكنها من إقرار السلم، و في هذا يبرر هوبز سيادة القوة، فالقوة لا تتجزأ او لا تنفصل عن صاحبها و لا يمكن التنازل عنها، و هنا يعترض هؤلاء الذين يقرون بأن السيادة مجزئة و هذا ما وقع في فترة من تاريخ انجلترا و التي عاصرها هوبز فقد رأى بأن الحرب في انجلترا كان بالإمكان تجاوزها لو لم تكن السيادة مقسمة بين الملك و اللوردات و مجلس العموم[2]، و بهذا تعتبر السيادة بمثابة الروح في الإنسان الصناعي (الدولة)، فالدولة بلا سيادة تفقد معناها الحقيقي و بالتالي العودة إلى حالة الطبيعة.

ففي رأي هوبز الدولة لا تقوم على العقد فقط، بل يعتبر القوة و وسيلة أساسية للحفاظ على بقائها.

من خلال ما سبق ذكره يمكننا القول أن المجتمع المنظم ذو السيادة مجتمع صناعي يخلقه الإنسان بإرادته أي أن السيادة و السلطة و النظام كلها صفات للدولة الصناعية.

[1]– موسى ابراهيم، المرجع السابق، ص 102.

[2]– فضل الله محمد سلطح، المرجع السابق، ص 271.

ب/ أشكال الحكومات:

إن أشكال الحكم عند هوبز تعود إلى مكمن السيادة، فمن خلال صاحب السيادة يتحدد شكل الحكم، و عليه يقر هوبز بأن هناك ثلاثة أشكال للحكومات:

1. المونـاركية: و هي حكومة الفرد الواحد، و في حين أنها لم تحقق رضا الفرد تتحول إلى طغيان.
2. الأرستقراطية: و هي حكومة تتركز السلطة فيها في يد هيئة حاكمة و لكنها سرعان ما تتحول الى أوليجاركية، و تكثر الشرور.
3. الديموقراطية: و هي حكومة يكون الحكم فيها في يد الأغلبية و هذا ما يؤدي إلى الفوضى.

هذه الأشكال الثلاثة ترتكز على القوة كأساس لها، كل حكم يستعمل القوة لإثبات وجوده و التصدي لكل من حاول معارضته أو مخالفته، و الفرق بين هذه الأشكال الثلاثة يكمن في ما مدى تحقيق الأمن و السلم في المجتمع.

و نجد أن هوبز يرفض و لا يؤمن بوجود حكم مختلط، و لا يؤمن بنظام حكم محدود أو مقيد، لأن السيادة مطلقة عند هوبز و لا تقبل الانقسام أو التجزئة، و عليه كان لابد من وجود شخص واحد في الحكم و الذي يتنازل له الأفراد عن حقوقهم و حرياتهم له بموجب العقد فتتحد الحياة التي كانوا يطمحون إليها و المليئة بالأمن و الأمان.

فهوبز يفضل نظام الحكم المونـاركي كأساس للحكم، فهو يعتبر بأن الإنسان أناني بطبعه و يقدم مصلحته الشخصية على مصلحة الآخرين، فمثلا في الحكم الأرستقراطي الذي تكون السلطة في يد مجموعة من الأفراد و هنا تكثر المطامع و الشرور، مما يجعلها تحول دون شك إلى حالة الحرب، أما الحكم الديموقراطي و الذي يكون فيه الحكم في يد الأغلبية، ينتج

عنه نزاعات و صراعات فكل واحد يسعى إلى إثبات رأيه و تجسيد حكمه حسب ما يـــراه و هنا تكون الفوضى و بالتالي العودة إلى مجتمع الغاب و اللانظام.

فحكومة الفرد الواحد هي التي تجسد كل الإرادات برضى الأفراد، فهوبز يؤيد الحكم المطلق، و السيادة عنده مرتبطة بصاحب السلطة، فهوبز يرى بأن استبداد الحاكم يكمن في تحقيق مصلحة الجميع و ليس تحقيق مصالحه، و عليه تحقيق مجتمع منظم يقوم على أساس مثبت[1].

ج/ القانون المدني:

قبل التطرق إلى مفهوم القانون المدني يجب أن نشير الى القوانين الضعيفة و التي أقر هوبز بأنها ليست قوانين حقيقية بل هي عبارة عن استنتاجات أو نظريات تساعدنا على البقاء، و الدفاع عن أنفسنا فهي كانت كنتيجة للحالة الأولى التي سئموا منها الأفراد فقرروا البحث عن قوانين تنظم حياتهم فتلك القوانين الضعيفة ما هي إلا مبادئ وضعها الأفراد للانتقال من حالة الاستقرار و اللاإجتماع إلى المجتمع المنظم الذي يسود فيه الاستقرار فالقانون الحقيقي هو كلمة يضعها الحاكم تتيح له الحق في أن يأمر الجميع فالقانون المتحضر إذن يصدر من إرادة السيادة أو الحاكم هذا الأخير الذي لا يخضع لهذا القانون الذي أصدره و في هذا الصدد يقول هوبز القانون المدني « إن القانون المدني هو الذي تتفق وراءه قوة تنفيذية أما القانون الطبيعي فهو القواعد التي يمليها عقل الانسان »[2] معنى ذلك أن هوبز فرق بين القانون الطبيعي و القانون المدني فالقانون الطبيعي هو قانون وضعه الأفراد حسب ما يتفق مع مصالحهم و رغبة منهم في تحقيق حياة آمنة و مستقرة، و الهروب من حياة الحرب و البؤس و الاضطراب، و هذا القانون لا يكتسب صفة القانون الحق لأنه لم يصدر من صاحب السلطة، فالقانون الحقيقي هو الذي يصدر من صاحب السيادة و هو

[1]– فضل الله محمد سلطح، المرجع السابق الذكر، ص، ص 274–275.

[2]– بطرس بطرس غالي و آخرون، المرجع السابق الذكر, ص 108.

الحاكم، هذا الأخير الذي له الحق في الأمر و إلزام الأفراد بتنفيذه، فكل القوانين تصدر باسم هذا الحاكم.

يؤكد هوبز بأن « لا يوجد قانون مدني يتعارض مع القانون الطبيعي فالملكية حق طبيعي، و القانون المدني يعرف الملكية، فإذا مازال حق ما انتفت الملكية، و خرج الموضوع عن نطاق القانون الطبيعي »[1] و هذا يعني أنه [ذا اختفى و اضمحل الحق يؤدي بالضرورة إلى اختفاء الملكية، فالحاكم ليس مقيد و لكن عليه قيد واحد و هو قوة الشعب و حقهم في الدفاع عن أنفسهم في حالة ما إذا لم يحقق هذا الحاكم مرادهم.

أما بالنسبة للعرف فإن استمراره يعود إلى إقرار الحاكم ضمنيا به و لا يصبح له قوة القانون إلا إذا أمر به صاحب السلطة الذي لا يحد من سلطته أي قيد بما فيه القانون الطبيعي، و هذا يعني أن العرف و الذي نقصد به العادات و التقاليد أي اتباع مجموعة من الأفراد سلوك معين بصفة مستمرة و دائمة حتى تصبح لديهم عادة» و إذا خرج أحد الأفراد عن تلك الجماعة يعتبر قد خرج عن ذلك العرف السائد في تلك المنطقة، فيقومون بطـرده، و هذا العرف لا يرتقي إلى صفة القانون إلا إذا امر به الحاكم صاحب السلطة المطلقــة[2].

د/ الدولة و السلطات الثلاث عند هوبز:

لم يتحدث هوبز عن فضل السلطات و لا التعاون بين السلطات فيقول: « إن الهيئات المختلفة التي توجد في المجتمع مثل الهيئة البرلمانية أو الهيئة التنفيذية أو الهيئة القضائية إنما ستمد سلطانها من إرادة الحاكم، كما أن حياة أفرادها و نفوذهم و سلطاتهم منوطة بإرادة الحاكم المطلقة »[3] إن هذه السلطات الثلاث هي التي تخضع لأوامر الحاكم و تقوم بتطبيقها حسب ما يمليه هو عليهم لأنه صاحب السيادة المطلقة و الأفراد أيضا يخضعون لإرادته

[1]– بطرس بطرس غالي و آخرون، المرجع السابق الذكر، ص 108.

[2]– موسى ابراهيم، المرجع السابق الذكر، ص 106.

[3]– فضل الله محمد اسماعيل، المرجع السابق، الذكر ص 21.

فالحاكم هو من يصنع القوانين، و يصادق عليها و هذا طبعا حسب ما يتوافق مع مصالح الأفراد داخل المجتمع و عليه يقول هوبز بأن « موافقة البرلمان ليست ضرورية لإصدار القانون فقد يستشير الحاكم البرلمان بصدد قانون ما أو يسمح له بوضع التشريعات إلا انها لا تصبح قانونا إلا حين يصدرها صاحب السيادة و يأمر بتنفيذها »[1] و هذا يعني أن هوبز لا يعارض البرلمان إذا قام بوضع القوانين و تنفيذها و مراقبتها، و لكن القانون لا تصبح لديه مصداقية إلا أصدره صاحب السلطة العليا و هو الحاكم الذي يتمتع بالسيادة المطلقة و هذا الأخير الذي يلزم الأفراد على طاعة تلك القوانين التي تنظم حياتهم وتجعلهم يعيشون في استقرار و هذا ما يحافظ على استمرارية الدولة و الحفاظ على بقائها.

[1]– موسى ابراهيم، المرجع السابق الذكر، ص 106.

المبحث الثاني: أبعاد فكر هوبز في الفكر السياسي المعاصر

بعد دراستنا التحليلية لفكر هوبز السياسي نجد أن هوبز يؤيِّد ويمجد الحكم المطلق هذا الأخير الذي لا يجوز لرعياه الثورة عليه حتى لو استبد بهم، فهوبز لم يكن الفيلسوف اللأول والأخير الذي تبنى هذا النوع من الحكم (الحكم المطلق) الذي يقوم على الاستبداد فهو إحدى تجليات السلطة المطلقة، لكن هذا الإستبداد في فكرنا المعاصر حمل ما يشابه هذا النظام باسم الديكتاتورية بدلا من الإستبداد من هنا حق لنا أن نتساءل: من هم الذين جسدوا النظام الديكتاتوري في الفكر السياسي المعاصر؟ وماهي أبرز ملامحه ؟

يعتبر تجسيد النظام الفردي الذي يحكمه شخص واحد هذا الأخير الذي يمثل الديكتاتورية* لكنه يتظاهر بالديمقراطية من خلال فرض مبدأ القوة والسيطرة وممارسة السلطة حسب إرادته،مما يتيح له المجال بتغيير الدستور أو إلغائه وإصدار القرارات السياسية والاجتماعية والتحكم دون الخضوع لأدنى رقابة،ويسعى إلى بلوغ السلطة عن طريق القوة أو بطرق سلمية، فلطالما ادعى الحكام الديكتاتورين تلبيتهم لمصلحة الجماعة ،لكن الواقع يثبت عكس ذلك،فهم يسعون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب الرعيّة، وهذا ما يتجلى في بعض الممارسات التي يقوم بها الديكتاتوري مع الشعب و القضاء على حريات الأفراد وحقوقهم،وإبقاء الشعب في حالة جهل وفقر لإشغاله عن طلب الترأس، وإقامة جهاز إستخباراتي يتخلل الشعب ويقوم بتعقب ممارساتهم التي تكون ضد النظام،وعليه يقوم الحاكم بالتخلص منهم وقمعهم حتى لا يقفو في طريقه وهذا مانجده بارزا في الدول العربية والتي عانت من ديكتاتورية حكامها[1]

* الديكتاتورية: هي شكل من أشكال الحكم المطلق حيث تكون سلطات الحكم محصورة في شخص واحد كالملكية أو مجموعة معينة كحزب سياسي أو ديكتاتورية

[1]_ باسل الشوارب، " الأنظمة السياسية "، المركز الوطني للمتميزين، سوريا،(حلقة بحث مقدمة لمادة التربية الوطنية , 2014ـ2015) ص 5 ــ 6.

أ/ حسني مبارك(نموذجا):

يعيش العالم العربي منذ عام 2010, حالة من الانتفاضات والثورات الهادفة إلى إسقاط التسلط والاستبداد السياسي ونماذجه، فالشعوب العربية والمسلمة عانت من النظام الديكتاتوري وسرقت أموالها ويتمت أطفالها وعاشت فقيرة في أوطانها وافتقرت إلى العلم والكرامة، والسبب في هذا كله هو خيانة أهل السياسة الذين يملكون السلطة يمارسون حكمهم تحت غطاء الديمقراطية ولكنهم في الأصل يتظاهرون بها، و حقيقتهم أنهم ديكتاتورين ومستبدين ومع مرور الوقت استطاعت تلك الشعوب العربية أن تكشف أن الديكتاتورية تسري في دماء حكامها، إلا أنها متفاوتة في النوعية والتركيز والأسلوب فإن كل التغيرات المنطقية تؤكد أن هؤلاء الحكام مارسوا هذا النوع من الحكم لخدمة مصالحهم الشخصية على حساب مصلحته شعبهم، وفي ظل هذا النظام نجد حسني مبارك الذي مارس هذا النوع من الحكام.

بالرغم من أن مصر كانت تتبع النظام الديمقراطي الجمهوري، لكن بمجرد وصول حسني مبارك إلى السلطة وتوليه الحكم الذي عمّر فيه ثلاثين عاما وأصبح النظام في مصر شبه ملكي فقد كانت له غاية يسعى إليها وهي تمرير السلطة إلى أبنائه، ومن هنا قد ساهمت سيمات الرئيس حسني مبارك في زيادة رخاوة الدولة وفسادها فكانت أراءه سطحية، ممّا أدّى إلى ضعف الثقافة وهزالة الجبارات والتجارب السياسية وفساد الجهاز الأمني والعسكري لمصر فقد تعمقت بؤر الفساد مع دخول إبنيٍ الرئيس معترك الحياة السياسية ممّا أسهم في إدارة منظومة الفساد، حيث أنّ مؤشر الفساد كان في إرتفاع متزايد طيلة فترة حكم مبارك، فالسلطة الممنوحة لمبارك جعلته يستغل منصبه من خلال التحكم بدرجة كبيرة في السلطة التنفيذية وإستغلاله الأدوات السياسية مثل الحزب الوطني أو أدوات أمنية مثل جهاز أمن

الدولة، هذا ما مكنه من توسيع نطاق صلاحياته و نفوذه غير الرسمي ليشمل السلطات الثلاث التشريعية التنفيذية والقضائية[1]

السياسية المنتهجة من طرف حسني مبارك أدت إلى أن تحتل مصر مرتبة خطرة من ضمن الدول الفاشلة وهذا الإرتفاع معدل الفساد، فقد عمد مبارك إلى إفراغ الخزينة العمومية وإهدار المال العام، وطبقاً لتقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان فإنه خال عام2010 أهدر39 مليار جنيه من خزانة الدولة بسبب تصدير الفساد فضلاً عن 231 مليون دولار خسائر بسبب تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل فقد كان يبيع الغاز لإسرائيل بسعر شبه مجاني، بينما يباع لسوريا بخمسة أضعاف، وكذالك تقطيع أوصال الدستور المصري، وإعادة تفصيله على مقاس مصالحه، وكذا خططه من أجل توريث السلطة لإبنه وعليه الإنفراد بالحكم، وإضافته إلى سماحه لإسرائيل بأن تعلن الحرب على غزة من قصر الرئاسة المصرية وأمره هو شخصياً بإغلاق معبر رفح (رئة الغزويين) أمام المساعدات بأنواعها، بهذا يكون استبداد مبارك قد شمل شعباً غير شعبه (استبداده لغزة)[2].

لم يكتف مبارك بهذا، بل حتى أنه استعمل الجهاز الأمني والعسكري ضدّ شعبه وفق قانون الطوارئ*(العنف والتعذيب) فقانون الطوارئ قد منح الحرية الكاملة لشرطة المصرية لممارسة شتى أنواع القمع و التعذيب،هذه الممارسات التعسفية لم تتوقف يوماً منذ عام 1993، إلا أنّ حدّة التعذيب قد تزايدت في العشر سنوات الأخير، هذا أكده مركز رصد حقوق الإنسان لمساعدة السجناء[3].

فضلاً عن تدني المستوى المعيشي، فمعدل الفقر قد إرتفع في عهد مبارك بشكل ملحوظ،وهذا نتيجة سياسية إتبعها مبارك من أجل إشغال الشعب المصري عن السلطة، هذا

[1] ـ أنور محمود زناتي" مصر 2013 " المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012 ، ص 03 .

[2] ـ مياح غانم العنزي، " كل التفسيرات المنطقية تقول أنها ديكتاتورية "، مجلة المنبر، العدد 6803 ، 2011 ،ص17 .

[3] ـ نادية أبو العينين، الحياة السياسية، 10:45 ،03 ـ 05ـ 2017 , m. masralarabica.com .

الأمر الذي دفع الشعب المصري للثورة على النظام الحاكم للتخلي من الديكتاتورية التي سئموا العيش في ظلها، ففي عام 2011 خرج المصريون إلى الشوارع، وقاموا باحتجاجات ومظاهرات، هذه الأخيرة التي كانت سلمية ولكن ردة فعل السلطات إزاءها كانت قمعية والدافع الأول والأخير لهذه الثورة هو حالة اليأس، الفقر، البطالة وبطش الشرطة المصرية وقمعها للحريات الأساسية، وعلى هذا الأساس قام شباب مصر بكسر جدار الخوف ومواجهة القمع والإستبدبداد إلا أنّ ذلك كلفهم ثمناً باهظاً، حيث تم قتل وإعتقال ألاف الأشخاص هذا ما يؤكد أنَّ حسني مبارك كان طاغية مستبداً بشعبه فلم يمنحهم حقهم في التظاهر سلمياً من أجل المطالبة بحقوقهم أو إحداث تغير للنظام، فقد إستخدمت القوات المصرية القوة المفرطة محاولة منها لمنع التظاهرين من التجمع في النقاط الرئيسية، فقد تم إستخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والرشاشات والطلقات المطاطية وإستعمال كل أساليب العنف كالضرب بالعصي، أمّا المعتقلين منهم فقد مارسوا عليهم أبشع طرق التعذيب، كالصدمات الكهروبائية[1]

فقد صنف حسني مبارك ضمن أسوأ الحكام المستبدين لعام 2010 فقد شهدت فترة حكم مبارك إنهيار الأخلاق والقيم في مصر من خلال الجرائم التي إرتكبها في حق الشعب المصري، هذا ما إستدعى إعادة بناء النظام وإلقظاء على بذور الديكتاتورية التي تتخلله.

ب/ بشار الأسد (نموذجاً):

لم تكن مصر البلد الوحيد الذي عرفه النظام الديكتاتوري،فمعظم البلاد العربية تعاني هذا النوع من النظام تحت إسم الديموقراطية التي لم تتحقق في الوطن العربي، فسوريا هي الأخرى لم تسلم شر حكامها، فبشار الأسد* هو الأخر إستبد بشعبه، ممّا دفع شعبه للثورة عليه والإطاحة بنظامه ودافعهم الأكبر من جراء الأوظاع الإجتماعية والسياسية، والإقتصادية.

[1]ـ منظمة العفو الدولية "مصر تنتفض" المملكة المتحدة ط1, 2011 ص ـ ص1ـ 2 .

تمركز السلطة في يد الحاكم والإنفراد بها، إضافة إلى تشكيل وحدات عسكرية إستقلت قوتها ومنصبها، وكذا الاستعانة بجهاز الإستخبارات من أجل فرض الهيمنة والسيطرة على مؤسسات الدولة و المجتمع، كما سعى بشار الأسد إلى كبت الحريات وقمعها وحرمان المواطنين من حقوقهم المشروعة كحرية التعبير، وجعل المواطن يعيش في خوف دائم، حتى لا يطالب بحقوقه، وكذا محاولة طمس الهوية السورية الإسلامية وإلحاقها بركب العلمانية إظافة فرض التشيع على الشعب السوري، بشار الأسد هو الأخر إستغل حالة الطوارئ لإنتهاك حقوق المواطن، تفشي الفقر في المجتمع والسبب في ذلك تمركز الثروة والمال في الهيئة الحاكمة وحاشيتها، وغياب العدالة الإجتماعية وإستغلال الشعب وقمعه كي لا يسمع صوته أو محاولة الثروة ضدّ النظام، كل هذه الأسباب جعلت من الشعب يشعر بالتهميش في بلاده وضياع حقوقه وزيادة وعيهم ويقظتهم بالسياسة الديكتاتورية المنتهجة في حقهم، هذا الذي دفعهم إلى الثورة على النظام أو أحداث تغيير من أجل مستقبل أفضل، فانفجرت في سوريا ثورة شعبية سلمية، كانت تستهدف من ورائها أسلوب ممارسة السلطة العمومية، هذه الأخيرة التي كانت قمعية إحتكارية، لكن الثورة السورية أنتجت لنا عدة طوائف تفرعت منها إنقسام السوريين بين السنيين والشعيين وكذا ظهور مجموعات جمادية متطرفة (داعش)، فابشار الأسد ومنذ قيام الثورة في سوريا بها لم يوفر أي نوع من الأسلحة إلا وإستخدمه ضد شعبه، حتى تلك المحظورة دولياً، أدخلت سوريا في صراعات وحرب لم تنتمي إلى اليوم، لكن الثورة في سوريا ووجهت ومنذ اليوم الاول بالقمع ومحاولة إخمادها من طرف النظام الحاكم[1].

إنّ النظام السوري بقيادة بشار الأسد يقمع الثوار في بلاده ويحظى بتأييد أمريكي إسوائيلي حتى وإن صرحت واشنطن وتل أبيب في المحافل الدولية بغير ذلك، لأنه ليس من مصلحة إسرائيل قيام دولة ديمقراطية سورية، فالغرب كان يسعى دائمّا إلى زعزعة إستقرار البلدان

[1]ـ ياسين الحاج صالح وآخرون، "الخلاص أم الخراب سورياعلى مفترق الطرق"، (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح, القاهرة) ص 08.

العربية، وإستمرار الحرب بقيادة بشار الأسد ضد الثورة السلمية التي أقامها شعبه من أجل إحداث تغيير، هي إستمرار صريح لنظام الديكتاتوري لبشار الأسد، وأنّ الثورة في سوريا لم تحقق هدفها بعد.

وما هو جدير بالذكر أنّ بشار الأسد يحظى بدعم مادي ومعنوي من أمريكا وإسرائيل، ولهذا فهو لايخشى تنفيذ المجازر في حق الشعب السوري وتدمير بلده، فالإفشال الثورة قام بشار الأسد بكل الأعمال القدرة كذبح أبناء الشعب السوري، وأراد من خلال ذلك جعل سوريا مثالاً بحيث لا أحد يتجرأ بأن يكافح ضد القمع، الفقر فكانت إبادته الجماعية في سحق أبطال الثورة في سوريا وتدميرهم وقتلهم، ومع ذلك فاليوم تواصل المقاومة في سوريا كما هو الحال في مدينة حلب حيث أنها حالياً محاصرة، ويتم إبادة كل شيئ فيها فمزال القتال قائماً والأسد مستمر في مذبحته من خلال التفجيرات، والتهديدات ضد الثوار الذين يقاتلون في حلب من أجل الحرية، في حين أنّ رجال الأعمال يجمعون الملايين في الخارج في المناطق الآمنة، والتخطيط التجاري في المستقبل[1].

إنّ سياسة الإبادة التي يستخدمها الديكتاتوري بشار الأسد ضد السوريين لا تزال تتعمق وهذا ما يظهر لنا في مناطق سوريا، فطائرات بشار الأسد التي تقوم بالقصف العشوائي في أحيائها من أجل تحطميها بإستخدام كل قواته فهو يسعى جاهداً إلى قمع الثوار وبالتالي تحطيم الثورة، ولكن نجد أنّ بشار الأسد يدعي أنه بدون نظامه ستكون فوضى في سوريا وأنّ أية محاولة لإسقاط نظامه سيؤدي إلى حرق المنطقة بأكملها، ولكن في الحقيقة أنّ نظامه هو الذي يسبب الفوضى، والصراعات خاصة بعد الهجوم الذي شنه ضد الثورة السلمية منذ بدايتها الأولى[2].

[1]ـ حقيقة المقهورين في الثورة السورية، صحيفة تبع العمال والمظلومين العرب,2017.05.04,على الساعة 15:00 .HAQEQA ,ALMAQHOUREEN –BLOGSPSOT COM

[2]ـ سلمان الشيخ<< ضياع سوريا>>، الخليج العربي، قطر، 2012 ، ص ص 02 . 03 .

جـ/ علي عبد الله صالح(نموذجاً):

تعتبر اليمن كغيرها من الدول العربية التي عانت من حكامها الذين إستبدوا بشعبها طيلة فترة حكم الرئيس علي عبد الله صالح هذا الأخير الذي مارس نظامه الديكتاتوري مع شعبه فهو كان يسعى جاهداً إلى تحقيق مصالحه الشخصية على حساب مصلحة شعبه فأراد تحويل النظام من جمهوري ديمقراطي إلى نظام ملكي (توريثي) وذلك من خلال تعيين أبنائه وأقربائه في مراكز قيادية مهمة في الجيش والأمن، حيث إستغل الخزينة المالية للدولة بإستثمارها في تحقيق مصالحه، وبناء القصور الفخمة، والمنتجعات السياحية في مختلف دول العالم، وهذا ماأدى إلى سوء الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بإنتشار الفقر والبطالة والفساد ممّا جعل اليمن تصنف من بين الدول المنخفضة الدخل نتيجة لضعف إقتصادها وقد نتج عن ذلك تكوين الطبقات باليمن، كالطبقة المالكة الحاكمة (أصحاب المناصب العليا في البلاد) والطبقات العاملة والشعبية الفقيرة والمعدمة (العمال والفلاحين، الزراعيين في الريف) هذا ما أدى إلى تكوينات سياسية تمثل مصالح الطبقة المالكة وتحاوي تمثيل (التظاهر) مصالح الطبقة العاملة والفقيرة[1].

إنّ الحالة المزرية للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي سادت في اليمن نتيجة الإستبداد الذي مارسه حكامها في حق شعبهم هذا الأخير الذي سئم العيش في ظل نظام الديكتاتوري المستبد، وهذا ما دفع الشعب اليمني بالأخص الشباب إلى الثورة في عام 2011 والقيام بسلسلة من الإحتجاجات الشعبية التي تنادي بإسقاط النظام، وتطالب بضرورة تنحي علي عبد الله صالح عن السلطة، هذا الأخير الذي واجه هذه الإحتجاجات السلمية بالقمع وإستخدام كل قواته ضدهم.

لقد شنت السلطات اليمنية حملة قمعية واسعة النطاق ضد الحركة الإحتجاجية التي تشارك فيها مئات من المتظاهرين الذين كانوا في بداية الأمر يطالبون بإصلاحات سياسية في

[1]ـ خليل خلفت " خارطة اليسار العربي " مكتبة شمال افريقيا، تونس، 2014 ص 73

البداية، ولكن مع تزايد شدة القمع أخذوا يطالبون برحيل علي عبد الله صالح، وهذا ما دفع القوات المسلحة الذي كان يواصل نهج أبيه في القمع والإنتهاك والتعسف ممّا جعل اليمن معرضة للحروب الأهلية التي خطط لها النظام الديكتاتوري، هذا الأخير الذي مارسه علي عبد الله صالح في إرتكاب أبشع الجرائم بالإضافة إلى الإنتهاكات الجسمية والمنهجية، وذلك بهدف إضعاف الشعب اليمني، وغرس الخوف في نفسه حتى لا يتصدّى لنظام ممّا يؤدي به إلى الفشل والهزيمة [1].

لقد إستخدم النظام منذ بداية الحركة الإحتجاجية كل الأساليب والطرق لقمع المتظاهرين، فقام بتعين أشخاص ومجموعات مسلحة لا تنتمي رسمياً إلى قواة الأمن أو الشرطة لقمع الإعتصامات والمسيرات السلمية، فهذه المجموعات وظفتهم السلطات فهم مناصرين للرئيس علي عبد الله صالح، وإستخدموا كل الأساليب كالسكاكين، والعصي، والحجارة، والإختطاف وإستعمال الغاز المسيل للدموع، وخراطيم الماء الساخن، فتنوعت إعتداءاتهم على المتظاهرين، فقواة الأمن السياسي لها دور كبير في خطف المتظاهرين وإختجازهم بصورة تعسفية، وهي تحت إمرة رئيس الجمهورية مباشرة ولا تخضع لأي رقابة قضائية، فلم يستهدف القمع الحكومي المتظاهرين وحسب، فلقد قصفت القواة الحكومية وبصورة متكررة أحياء سكنية مما أدى إلى سقوط الضحايا المدنيين، وتدمير عدة منازل فلم يسلم الأطفال والنساء من القمع وسقط منهم العشرات من القتلى وسوء معاملة المعتقلين باستعمال أساليب الصعق بالكهرباء، والضرب، والحرمان من العناية الطبية ممّا عرّض حياة المتظاهرين للخطر فإحتلت المستشفيات مانعة المصابين من تلقي العلاج بالإضافة إلى الحرمان من الخدمات الأساسية بعدم توفير الغاز والكهرباء، الوقود والماء، فلقد كانت القواة الحكومية تطلق النار على الأطباء الذين يحاولون تقديم مساعدات لإنقاض حياة المتضاهرين وتقوم بتعذيبهم

[1] ـ محسن عوض وآخرون " النشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان " العدد 269 , 2011

بأبشع الطرق، وما هذه إلا ساسية قمعية عنيفة مارستها السلطات تحت إمرة الرئيس علي عبد الله صالح ضد الحركة الإحتجاجية[1].

ولقد إستمرت ممارسة الإنتهاكات خاصة بعد تحالف الديكتاتوري علي عبد الله صالح مع الشيطان(مناصري علي عبد الله صالح)، وهذا ما جسده مستشار الرئيس الحالي حيدر العطاس عندما أكد بأنّ صالح دق ناقوس الخطر بالجزيرة العربية كلها عندما تحالف مع إيران الحوثيين*، هذه الأخيرة التي قامت بممارسة الإنتهاكات والجرائم ممّا أدّى إلى الدمار والخراب، وسفك الدماء في الأراضي اليمنية[2].

إنّ التدهور الخطير الذي شهدته اليمن من جراء قوى النظام تحت سيطرة علي عبد الله صالح وإنتهاك حقوق المتظاهرين في الحياة، الحرية، الأمن والسلامة أدّى إلى إنتشار الفساد و الخراب ممّا جعل اليمن تعاني العديد من الأزمات حالياً في جميع فروعها والسبب الرئيسي في هذه الأزمات هو السياسة الديكتاتورية التي إنتهجها نظام علي عبد الله صالح في اليمن، وما يؤكد ذلك هو الجرائم التي إرتكبها في حق شعبه طيلة فترة حكمه.

مما سبق نجد أن فلسفة هوبز كان لها أثراً بالغاً في الفكر السياسي المعاصر، إنطلاقا من تأييده للحكم المطلق الذي يخضع له الرعية حتى وإن استبد بهم، هذا الأخير الذي تطور مع مرور الوقت من الإستبداد إلى الديكتاتورية التي يمارسها الحكام في وقتنا المعاصر مع رعيتهم وهذا ما ظهر جلياً في سوريا، اليمن، مصر.

[1]ـ الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان " اليمن تكريس الإفلات من العقاب وتهديد عملية انتقال السلطة " مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان / 34 / جانفي 2011

[2]ـ عماد عدنان (علي عبد الله صالح الرئيس المتحالف مع الشيطان) 15:00 / 04 ـ 05 ـ 2017 Main.islammessage . com

المبحث الثالث: نقد وتقييم

نظرية هوبز في الفكر السياسي كغيرها من النظريات لم تسلم من النقد، ولقد كانت مثار جدل الكثير من المفكرين السياسيين، فهوبز انطلق من فكرة أنّ الإنسان شرير بطبعه وأنه يسعى دائما لتحقيق مصالحه الشخصية ولو على حساب مصلحة الآخرين، وهذا ما صوره لنا هوبز في حالة الطبيعة فكان التعاقد ضروري من أجل بناء الدولة (الكائن الإصطناعي) هذا الأخير الذي يمثل السلطة العليا في المجتمع فهي الآمرة الناهية فالسلطة الممنوحة لها تسمح لها بإصدار القوانين أو ابطالها، وهي ما يجسد لنا الحكم المطلق الذي وضع بيده هوبز السلطات كلها لتحقيق إرادته، وفي هذا الصدد نجد: "أن فلسفة هوبز تمثل مذهبا تسويغيا لإستبداد والحكم المطلق، فالعقد الذي شرحه ودعمه بالحجج أفضى إلى تسويغ النزعة الاستبدادبة المطلقة، حيث جعل مشيئة الحاكم فوق قانون، فهو يعتبر بأن السلطة الاستبدادية المطلقة الشكل الطبيعي، والمناسب للسيادة التي يمتدحها".[1]

لوك هو الآخر من بين المعارضين لفكرة الحكم المطلق التي دعا إليها هوبز، فلوك اعتبر أنّ السلطة السياسية ما هي إلا تراض وعقد إداري، فالغرض من العقد الاجتماعي هو المحافظة على الحقوق والحريات، فالأفراد في نظره متساوون بالطبيعة ومن حقهم الثورة على الحاكم إذا ما اغتصبت حقوقهم أو استبد بهم، على عكس هوبز الذي يرى في الإستبداد منفعة، فنجد بأنّ لوك أكبر أعداء الحكم المطلق وممثل الحركة الليبرالية في أوروبا، فقد كرّس حياته للدفاع عن الحرية ونبذه للإستبداد الذي جاء به هوبز، فحرية الأفراد مقيّدة فإظهار الطاعة والولاء للحاكم أمر لابد منه حتى لو أساء إليهم أو استعبدهم ذلك لأنّ جميع السلطات بيده، وفي هذا يرفض لوك السلطة المطلقة الغاشمة التي تجسد الاستعباد، كما أنّ الملك المستعبد خائن للعهد والشعب وفي هذا يقول لوك: "من واجب الحاكم المدني أن يؤمن

[1]ـ زهير فريد مبارك "أصول الإستبداد العربي"، رسالة ماجستيير، كلية الآداب، بيرزيت، فلسطين، 2007، ص 16.

للشعب كله ولكل فرد على حدا بواسطة قوانين مفروضة بالتساوي على الجميع والمحافظة الجيدة والإمتلاك لكل الأشياء"[1].

فالسيادة عند لوك لا يجوز أن تكون مطلقة لأنها تمنح للحاكم الحرية الكاملة في ممارسة استبداده وطغيانه، فالسلطة عند (لوك) مبدأها الحرية، ذلك لأنّ السلطة العليا ليست بيد الحاكم بل بيد السلطة التشريعية أمّ دور الحاكم فينحصر في السلطة التنفيذية هذه الأخيرة التي بها يحقق الخير لشعبه، فلوك قد قسم السلطات إلى ثلاث: تشريعية، تنفيذية، قضائيةن وبهذا لا تكون الدولة تعسفية.

فلوك لم يكن الوحيد الذي عارض الحكم المطلق فمونتيسكيو يبرر أنّ الاستبداد الذي يمارسه الحاكم هو نتيجة خوفه من أن يفقد سلطته ومركزه عن طريق عصيان الشعب والتمرد عليه، ولهذا فهو يتقيّد بالقوانين والأحكام، فهي يسير الأمور في داخل الدولة ضمن إرادته ورغاباته وفي هذا يقول: "يوجد الإستبداد عندما يكون هناك رجل واحد هو الذي يتحكم طبقا لرغباته بغير قانون وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تخويف الشعب من الموت والقمع"[2]، فمونتيسيكو بفسر الحكم الإستبدادي بأنّه يقوم على أساس الخوف، أي خوف الحاكم من يفقد منصبه وسلطته وهذا إذا ما تمرّد الشعب عليه، الأمر الذي يجعله يستبد بهم ويمارس طغيانه عليهم حتى لا يتجرؤوا على مواجهته، بوالتالي فإنّ مونتيسكيو يرفض الحكم الذي جاء به هوبز فهو يدينه لأنّه يهدد الحرية السياسية، والحقوق الفردية.

نجد أنّ الفلاسفة العرب هم الآخرون أظهروا موقفهم بالرفض لفكرة المستبد فالاستبداد في نظرهم يعمل في ثناياه الظلم والتعسف ومن هؤلاء الفلاسفة نجد ابن رشد الذي انطلق في محاربته للإستبداد من باب أنّ المدن المستبدة لا يمكن أن يتوفر فيها العدل لأنّها تقوم على

[1]ـ نعمون مسعود، "التأسيس الفلسفي في فكرة حقوق الإنسان عند روسو"، رسالة ماجستير في الفلسفة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص 24.

[2]ـ زهير فريد مبارك، "أصول الاستبدادي العربي"، المرجع السابق الذكر، ص 16.

القهر، والمآرب الشخصية للمستبد، والناس يصبحون عبيدا ليس لهم غاية سوى الخدمة المستبد، وتنفيذ رغباته، والكواكبي* هو الآخر اعتبر بأنّ الأمة لا تشعر بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية فالذي يطوق للحرية يسعى إليها بكل الوسائل، فهو بذالك ينادي الشعب إلى مواجهة نظام الحكم الاستبدادي بالثورة عليه[1]، فعلى الرغم من أنّ هوبز كان يعيش في قلب العصور الحديثة التي كانت تنادي بحرية الإنسان واستغلاله إلا أنّه كان من بين الذين يؤيدون نظام الحكم الإستبدادي.

ونستخلص ممّا سبق على أنّه بالرغم من كل الإنتقادات لا يمكن إنكار الدور الذي لعبته فلسفة هوبز في التاريخ، ومن هذه نستطيع القول بأن كل فيلسفوف ابن عصره، فالفترة التي عاش فيها هوبز شهدت صراعات وانقسامات في السلطة، فوطنه الذي كانت تمزقه الصراعات السياسية والدينية، هذا ما جعله يتبنى الحكم المطلق، ويرى بأنّ استبداد الحاكم (الذي يمثل جميع السلطات) برعيته يكون في مصلحتهم، فأفكاره كانت صالحة في تلك الفترة الزمنية، أما ما يشهده العالم اليوم خاصة العالم العربي من ممارسات استبدادية من طرف الحكام هؤلاء الذين استغلوا الحكم المطلق بشكل غير مباشر (تحت غطاء الديمقراطية) في تحقيق مصالحهم على حساب مصلحة الآخرين.

* محمد عبد الرحمن أحمد بهائي محمد مسعود الكواكبي (1855-1902)، أحد رواد النهضة العربية، أهم كتبه "طبائع الإستبداد".

[1]- زهير فريد مبارك "أصول الإستبداد العربي"، مرجع سابق الذكر، ص 27-36.

النقد والتقييم:

نظرية هوبز في الفكر السياسي كغيرها من النظريات لم تسلم من النقد، ولقد كانت مثار جدل الكثير من المفكرين السياسيين، فهوبز انطلق من فكرة أنّ الإنسان شرير بطبعه وأنه يسعى دائماً لتحقيق مصالحه الشخصية ولو على حساب مصلحة الأخرين، وهذا ما صوره لنا هوبز في حالة الطبيعة فكان التعاقد ضروري من أجل بناء الدولة (الكائن الاصطناعي) هذا الأخير الذي يمثل السلطة العليا في المجتمع فهي الامرة الناهية فالسلطة الممنوحة لها تسمح لها بإصدار القوانين أو تبليطها، وهي ما يجسد لنا الحكم المطلق الذي وضع بيده هوبز السلطات كلها لتحقيق إدارته، وفي هذا الصدد نجد: " **أن فلسفة هوبز تمثل مذهباً تسويغياً للاستبداد والحكم المطلق، فالعقد الذي شرحه ودعمه بالحجج أفضى إلى تسويغ النزعة الاستبدادية المطلقة، حيث جعل مشيئة الحاكم فوق كل قانون،فهو يعتبر بأنّ السلطة الاستبدادية المطلقة الشكل الطبيعي، والمناسب للسيادة التي يمتدحها**"[1].

لوك هو الآخر من بين المعارضين لفكرة الحكم المطلق التي دعا إليها هوبز، فلوك اعتبر أنّ السلطة السياسية ماهي إلا تراض مشترك وعقد إرادي، فالغرض من العقد الاجتماعي هو المحافظة على الحقوق والحريات، فالأفراد في نظره متساوون بالطبيعة ومن حقهم الثورة على الحاكم إذا ما اغتصبت حقوقهم أو استبدّ بهم، على عكس هوبز الذي يرى في الاستبداد منفعة، فنجد بأنّ لوك أكبر أعداء الحكم المطلق وممثل الحركة الليبيرالية* في أروبا، فقد كرّس حياته للدفاع عن الحرية ونبذه للاستبداد الذي جاء به هوبز، فحرية الأفراد مقيّدة فإظهار الطاعة والولاء للحاكم أمر لابد منه حتى لو أساء إليهم أو استعبدهم ذلك لأنّ جميع السلطات بيده، وفي هذا يرفض لوك السلطة المطلقة الغاشمة التي تجسد الاستعباد، كما أنّ الملك المستعبد خائن للعهد والشعب وفي هذا يقول لوك: " **من واجب الحاكم المدني**

[1]- زهير فريد مبارك " أصول الاستبداد العربي " ، رسالة ماجيستير، كلية الآداب، بيرزيت، فلسطين، 2007، ص 16.

أن يؤمن للشعب كله ولكل فرد على حدا بواسطة قوانين مفروضة بالتساوي على الجميع والمحافظة الجيدة والامتلاك لكل الأشياء"[1].

فالسيادة عند لوك لا جوز أن تكون مطلقة لأنها تمنح للحاكم الحرية الكاملة في ممارسة استبداداه وطغيانه، فالسلطة عنده (لوك) مبدأها الحرية، ذلك لأنّ السلطة العليا ليست بيد الحاكم بل بيد السلطة التشريعية أمّا دور الحاكم فينحصر في السلطة التنفيذية هذه الأخيرة التي بها يحقق الخير لشعبه، فلوك قد قسم السلطات إلى ثلاث: تشريعية، تنفيذية، قضائية، وبهذا لا تكون الدولة تعسفية.

فلوك لم يكن الوحيد الذي عارض الحكم المطلق فمونتيسكيو* يبرر أنّ الاستبداد الذي يمارسه الحاكم هو نتيجة خوفه من أن يفقد سلطته و مركزه عن طريق عصيان الشعب والتمرد عليه، ولهذا فهو يتقيّد بالقوانين والأحكام، فهو يسير الأمور في داخل الدولة ضمن إرادته ورغباته وفي هذا يقول: " يوجد الاستبداد عندما يكون هناك رجل واحد هو الذي يتحكم طبقاً لرغباته بغير قانون وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تخويف الشعب من الموت والقمع"[2]، فمونتيسيكو* يفسر الحكم الاستبدادي بأنّه يقوم على أساس الخوف، أي خوف الحاكم من يفقد منصبه وسلطته وهذا إذا ما تمرّد الشعب عليه، الأمر الذي يجعله يستبد بهم ويمارس طغيانه عليهم حتى لا يتجرأو على مواجهته، وبالتالي فإنّ مونتيسكيو يرفض الحكم الذي جاء به هوبز فهو يدينه لأنّه يهدد الحرية السياسية، والحقوق الفردية.

نجد أنّ الفلاسفة العرب هم الآخرون أظهروا موقفهم بالرفض لفكرة المستبد فالاستبداد في نظرهم يعمل في ثناياه الظلم والتعسف ومن هؤلاء الفلاسفة نجد إبن رشد* الذي إنطلق في محاربته للاستبداد من باب أنّ المدن المستبدة لا يمكن أن يتوفر فيها العدل لأنّها تقوم على

[1] - نعمون مسعود، " التأسيس الفلسفي في فكرة حقوق الإنسان عند روسو"، المرجع السابق الذكر، ص 24

[2] - زهير فريد مبارك " أصول الاستبدادي العربي" المرجع السابق الذكر، ص16.

القهر، والمآرب الشخصية للمستبد، والناس يصبحون عبيداً ليس لهم غاية سوى خدمة المستبد، وتنفيذ رغباته، والكواكبي* هو الأخر اعتبر بأنّ الأمة لا تشعر بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية فالذي يطوق للحرية يسعى إليها بكل الوسائل، فهو بذلك ينادي الشعب إلى مواجهة نظام الحكم الاستبدادي بالثورة عليه[1]، فعلى الرغم من أنّ هوبز كان يعيش في قلب الهصور الحديثة التي كانت تنادي بحرية الإنسان واستغلاله إلا أنّه كان من بين الذين يؤيدون نظام الحكم الاستبدادي.

و نستخلص ممّا سبق على أنّه بالرغم من كل الانتقادات لا يمكن إنكار الدور الذي لعبته فلسفة هوبز في التاريخ، ومن هذه نستطيع القول بأنّ كل فيلسوف ابن عصره، فالفترة التي عاش فيها هوبز شهدت صراعات وانقسامات في السلطة، فوطنه الذي كانت تمزقه الصراعات السياسية والدينية، هذا ما جعله يتبنّى الحكم المطلق، ويرى بأنّ استبداد الحاكم (الذي يمثل جميع السلطات) برعيته يكون في مصلحتهم، فأفكاره كانت صالحة في تلك الفترة الزمنية، أما ما يشهده العالم اليوم خاصة العالم العربي من ممارسات استبدادية من طرف الحكام هؤلاء الذين استغلوا الحكم المطلق بشكل غير مباشر (تحت غطاء الديموقراطية) في تحقيق مصالحهم على حساب مصلحة الآخرين.

[1]. زهير فريد مبارك " أصول الإستبداد العربي"، مرجع سابق الذكر، ص 27 . 36.

خاتمة

خاتمة

من خلال ما عرضناه من أفكار سابقة في هذه الدراسة نستنتج أن نظرية هوبز في السيادة تعكس بوضوح واقع عصره، فالظروف التاريخية التي عاشتها انجلترا في أواخر القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر، لقد أسهمت في تكوين مفاهيم هوبز، فالفيلسوف ابن بيئته.

فنظرية توماس هوبز تعكس الصراعات السياسية والاضطرابات الدينية التي قامت في أوربا وخاصة حركات الإصلاح الديني والحرب الأهلية في إنجلترا التي أدت إلى انقسام السيادة معناه تحطيمها ، فكانت السيادة عنده مطلقة غير مقيدة ،فقد ارتبطت فكرة السيادة بالقدرة على تدبير الشأن العام ، فالسيد هو من يمتلك القوة والقدرة على تدبير الشأن العام وعليه فإن مفهوم السيادة قد أرتبط تاريخيا بجهاز الدولة، هذه الأخيرة التي تشأ عند هوبز نتيجة تعاقد إرادي وميثاق حر بين البشر العقد الاجتماعي وهذا من أجل الانتقال من حالة الطبيعية حالة الحرب الصراع الفوضى إلى حالة المجتمع المنظم وهذا من خلال التنازل عن كامل حقوقهم وحرياتهم لشخص واحد وهو صاحب السيادة .

هذا الأخير الذي تكون سلطته مطلقة ،علما أنه ليس طرفا في العقد ، فغاية الدولة إذا هي تحقيق السلم والأمن وذلك بخضوع إرادات الأفراد لإرادة الحاكم المطلقة ،مما يعني أن الدولة وجدت من أجل تحقيق غايات أسمى وهي تحقيق غايات أسمى وهي تحقيق غايات أسمى وهي تحقيق العدل وحماية الحريات والممتلكات وهذا لا يكون إلا بالاهتمام على مبدأ القوة من أجل تنظيم حياة الأفراد، فوجود الدولة معناه أن الأفراد غير قادرين على تنظيم أنفسهم وحفظ أمتهم وسلامتهم ، وهذا الذي كان سائد في حالته الطبيعية فالسيادة المطلقة في السلطة العليا المطلقة التي تمارسها

الدولة اتجاه الرعية من أجل توفير الأمن والاستقرار والدولة التي تتمتع بكامل سيادتها معناه أنها غير خاضعة لأي دولة أخرى.

فالسيادة المطلقة أو تكريس مبدأ القوة في التعامل مع الرعية من أجل كبح جماحهم والحد من مطامعهم، فحسب هوبز استبداد شخص من أجل تحقيق الأمن والسلام المطلقة أفضل من استبداد الجميع ببعضهم لكن نظرية هوبز عن الحكم المطلق أو السيادة المطلقة التي لا ترضخ لأي قانون لم تبقى مقتصرة على الفكر السياسي الأوربي فقط إذ أنا نجد لها صدى في فكرنا السياسي المعاصر وهذا ما يثبته الواقع فقد تجسد الحكم المطلق في الدول العربية لكن تحت اسم الديمقراطية، فالتاريخ اطلعنا ولا يزال يطلعنا على الحكام المستبدين .

لكن للإشارة فقط الظروف التي عاصرها هوبز هي من جعلته يرى أن الحكم المطلق هو سبيل لإقامة الدولة القوية المتبعة شريطة ضمان الحريات والحقوق، لكن ما يشهده الفكر السياسي المعاصر هو تبني مثل هذه الأنظمة لا لغاية سوى تحقيق مصالح الحاكم الفردية.

فتعتبر نظرية هوبز أهم عمل أنتجه الفكر الإنجليزي في الفلسفة السياسية.

قائمة المصادر

و المراجع

الملخص :

تشكل السيادة عند هوبز مبدأ القوة المطلقة غير المقيدة فليس هناك خيار الا بين السلطة المطلقة أو الفوضى الكاملة هذه الأخيرة (الفوضى) التي ميزت حالة الطبيعة الأولى ، فاهتمام الإنسان ينحصر في مصلحته الذاتية ، هذا في ظل غياب سلطة قهرية تحد من جميع الأفراد من هنا رأى هوبز بان الإنسان ذئب لأخيه الإنسان و في ظل هذه الظروف تكون الحياة صعبة ، لان كل فغرد سيكون مهدد و يفشى على حياته من الآخر ، هذا ما يولد الصراع و النزاع بينهم و البقاء يكون للاقوى فقانون الغاب هو الذي كان سائدا مفي حالة الفطرة الأولى ووفقا لهوبز فان الدولة شر لابد منه ، و للخروج من هذه الحالة الهمجية فقد رأى هوبز ضرورة تعاقد الأفراد فيما بينهم و التنازل عن حقوقهم و حرياتهم لصالح شخص يكون وليا حاكما عليهم لكنه ليس طرفا في العقد ، هذا ما يمنحه سلطة مطلقة و عن طريق هذه السلطة الحاكمة تصبح حرية الإنسان محدودة بقوانين طبيعية ، تلزمه التمسك بالسلام و ممارسة العدل و المساواة دون اللجوء الى الهمجية

فأساس نشأة الدولة عند هوبز هو العقد الاجتماعي ، هذا الأخير الذي غايته تكمن في المحافظة على الحقوق و الحريات المتنازل عنها دون العودة إلى حالة الطبيعة ، مما يعني إن العقد هو أساس استمرار السلطة فقوة السلطة في نظرية هوبز هي المبرر الوحيد لشرعية الحكم فالحكومة القوية هي أساس وجود المجتمع و الدولة فالغاية من وجود الدولة خدمة الأفراد و تحقيق الهدف من العقد ألا و هي توفير الأمن و السلم و حماية ممتلكاتهم .

فهوبز يعتقد بالمنفعة الفردية و بإرادة الحاكم الفرد الذي يجسد السيادة المطلقة ، هذا لأنه يتمتع بجميع سلطات الحكم الضرورية ، من تشريعية ، تنفيذية و قضائية ، و لهذا وجب على الرعية الخضوع له ، كما انه يتوجب أيضا على الكنيسة الخضوع للسلطة المدنية التي يكون الحاكم على رأس الحكم فيها .

فالإرادة المشتركة لإفراد الجماعة هي من توجد الدولة عند هوبز ، فما هي إلا نتيجة حب البقاء و الرغبة في تحقيق الأمن و السلم ، فالدولة اذا هي ثمرة الإرادة البشرية النابعة من مصلحة الفرد الخاصة و هي نتيجة الإبداع الإنساني و التي تقوم على إدراك الفرد لمصالحه ،

فهوبز ممن يمجدون الحكم المطلق إلا انه يبقى له الفضل في رد مصدر السلطة المطلقة إلى إرادة الشعب ، فالبشر هم من منحوه السيادة الكاملة عليهم شريطة تحقيق الأمن و السلام و تجنب حالة الطبيعة و كل ما يترتب عنها ، فاستبداد شخص مسيء أفضل بكثير من استبداد الجميع (حرب الجميع ضد الجميع) مادام هذا الشخص المستبد يحقق الهدف من التعاقد و هو إحلال الأمن و الاستقرار

لم تبقى نظرية هوبز في الحكم المطلق مجرد نظرية و إنما كان لها اثر في الواقع و هذا ما تشهده عديد الدول و خاصة العربية منها التي استبدت بشعوبها و مارست هذا النوع من الحكم تحت غطاء الديمقراطية ، فنظرية هوبز في الحكم المطلق كان لها صدى في فكرنا السياسي المعاصر ، و قد لاقت تطورا من بعد هوبز من طرف أصحاب الفلسفة الاجتماعية